وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

دراسة
تقييم الأثر التشريعي

"مشاركة المرأة في الحياة السياسية"

2024

دراسة تقييم الأثر التشريعي

"المشاركة السياسية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية"

إعداد فريق الدراسة:

د. جمان الدهامشة

هبة الطورة

عبير المحتسب

د. أماني الريالات

قصي الزعبي

بالتعاون مع الشركة الكندية للاستشارات الدولية-CLIC

نموذج تقييم الأثر اللاحق

الدائرة الحكومية	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
عنوان المقترح التنظيمي	مشاركة المرأة في الحياة السياسية
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف)	info@mopa.gov.jo
التاريخ	2024 الأو ل كاذ ون 04

الملخص التنفيذي

شهد الأردن خلال السنوات الأخيرة مجموعة من التعديلات الدستورية والإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، استجابة لتوجيهات ملكية تسعى إلى تمكين المرأة وتوسيع دورها في الحياة العامة والسياسية. هذه التعديلات تأتي ضمن رؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة، وضمان مشاركة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء، في صنع القرار السياسي.

يهدف هذا التقييم إلى قياس أثر الإصلاحات والبرامج التي نفذتها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA) لزيادة الوعي السياسي لدى المرأة الأردنية وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية. يأتي هذا التقرير كجزء من استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل السياسي، وتوسيع نطاق تأثير الأحزاب السياسية في البلاد بعد انتخابات 2024.

يتضمن التقرير مجموعة من الأهداف المحورية، من بينها:

- تقييم أثر برامج التوعية والمشاركة السياسية للمرأة: قياس مدى تأثير البرامج المنفذة في رفع مستوى الوعي وزيادة المشاركة السياسية للنساء.
- تحقيق الالتزام رؤية التحديث الشامل: ضمان توافق البرامج مع رؤية الإصلاح السياسي للمملكة.
- تحليل نتائج التعديلات القانونية: تحديد مكامن القوة والضعف في التشريعات المتعلقة بمشاركة المرأة.
- تقديم توصيات لتحسين البرامج: تعزيز فعالية وزارة الشؤون السياسية في تنفيذ هذه البرامج.

تم اعتماد منهجية شاملة ومتكاملة لتقييم الأثر التشريعي لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، حيث استندت إلى الدليل الإرشادي الصادر عن رئاسة الوزراء لتقييم الأثر التنظيمي. اعتمد التقييم على نهج تشاركي وأساليب مختلطة شملت جمع البيانات من مصادر متعددة وإشراك أصحاب المصلحة المختلفين. شمل ذلك مراجعة مكتبية للبيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن الشركاء والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى تصميم أدوات مخصصة لجمع البيانات مثل استبيان التقييم القبلي والبعدي والمقابلات المعمقة مع 30 من الشخصيات السياسية وممثلي المجتمع المدني والأكاديميين. وتم تطوير استمارات للتقييم القبلي والبعدي لقياس أثر الجلسات التدريبية والورش التوعوية التي نفذتها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، حيث وزعت على المشاركين والمشاركات لتحليل مدى استفادتهم من الأنشطة المنفذة. أظهرت التحليلات تمت على عينة مكونة من 1,000 استمارة ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الإجابات الصحيحة بعد الجلسات، مما يعكس فعالية التدريب في تعزيز المعرفة والفهم للمفاهيم السياسية الأساسية.

كما تم استخدام منهجية تحليل النتائج لقياس مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) مثل نسبة المسجلات في الأحزاب، ومشاركة المرأة في الانتخابات، وعدد النائبات المنتخبات من الفئات المستهدفة. وقد استُكملت هذه البيانات بمقابلات مع خبراء وأكاديميين لفهم التحديات والتوصيات لتحسين الأداء المستقبلي. هدفت المنهجية إلى تقييم شامل يعكس الواقع الميداني ويمكّن من تطوير السياسات والبرامج المستقبلية لضمان تحقيق استدامة أثر التشريعات في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

التعديلات الدستورية وتأثيرها على تمكين المرأة

أدت التعديلات الدستورية لعام 2022، والتي نتج عنها قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية، إلى تحسين البيئة السياسية بالنسبة لمشاركة للمرأة. أهم هذه التعديلات تضمنت تخصيص كوتا أكبر للنساء، حيث تم رفع عدد المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان إلى 18 مقعداً، وإلزام القوائم الوطنية بتضمين مرشحات نساء ضمن المراكز الثلاثة الأولى والثلاثة الثانية , كما أضاف إمكانية اختيار مسار الترشح , كما اشترط قانون الأحزاب وجود 20٪ على الأقل من النساء ضمن الهيئة التأسيسية. كما أقرت التعديلات الدستورية تعديل المادة 6 والفقرة 6 منها لضمان حماية المرأة من كافة أشكال التمييز والعنف هذه الخطوات عززت مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية لعام 2024، التي شهدت نجاحاً غير مسبوق حيث وصلت 27 سيدة إلى البرلمان، وهو أعلى تمثيل نسائي في تاريخ الأردن.

دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

لعبت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية دوراً محورياً في تعزيز مشاركة المرأة السياسية عبر تنفيذ أكثر من 1,500 جلسة تدريبية وحوارية منذ عام 2022، مستهدفةً 30,280 مشاركاً ومشاركة من مختلف محافظات المملكة. تضمنت هذه الجلسات مجموعة متنوعة من الأنشطة، شملت ورش تدريبية توعوية وجلسات حوارية حول أهمية المشاركة السياسية وقوانين الأحزاب والانتخابات. وقد أسهمت هذه الأنشطة في تحسين مستوى المعرفة بالمفاهيم السياسية الأساسية، حيث أظهرت نتائج التقييم البعدي ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الإجابات الصحيحة من 52.36% إلى 90.11% بعد التدريب، وهو ما يعكس فعالية هذه البرامج.

فيما يتعلق بالشراكات مع المؤسسات المحلية والدولية، تعاونت الوزارة مع العديد من الجهات لتحقيق أهدافها، بما في ذلك الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) التي ساهمت في تدريب القيادات النسائية ضمن برنامج "تعزيز القيادات النسائية". كما نظمت الوزارة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي سلسلة من البرامج التي ركزت على "المشاركة السياسية للنساء والشباب"، مما ساهم في رفع نسبة النساء المسجلات في الأحزاب إلى 44% من إجمالي العضوية الحزبية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الوزارة بتطوير 4 أدلة تدريبية، وإنتاج 16 مادة إعلامية مرئية، تضمنت فيديوهات توعوية وقصص نجاح. كما تم توزيع 10 منشورات تعليمية تسلط الضوء على قوانين الانتخابات والأحزاب. لتعزيز التواصل مع النساء في المناطق الريفية والنائية، استحدثت الوزارة 3 منصات إلكترونية تفاعلية، شملت محتوى توعوياً وتدريبياً، بهدف إيصال المعلومات بسهولة وفعالية.

ومن خلال تحليل مصفوفة التقييم، أظهرت النتائج نجاحاً ملموساً على صعيد تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. فمثلاً، ارتفعت نسبة مشاركة النساء في الانتخابات كمقترعات من 26.11% في 2020 إلى 29.18% في 2024، بينما بلغ عدد النساء المرشحات ضمن القوائم الحزبية 129 مرشحة مقارنة بـ 89 مرشحة في الانتخابات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، نجحت الجلسات الحوارية والتوعوية في تحسين الوعي العام بالقوانين الجديدة، حيث زادت نسبة النساء الحزبيات في مجلس النواب إلى 17.8% من إجمالي الأعضاء الحزبيين.

يعكس هذا التقرير أهمية الدور الذي تلعبه وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في دعم تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية.

التحديات والتوصيات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة

على الرغم من هذا التقدم، أشار التقرير إلى وجود تحديات تتعلق بالتصورات الثقافية السلبية التي ما زالت تؤثر على مشاركة المرأة السياسية.

أشار التقرير إلى عدة تحديات تواجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية. من أبرز هذه التحديات:

- القيود الثقافية والاجتماعية: ما زالت الأعراف التقليدية تشكل عائقاً كبيراً أمام انخراط المرأة في السياسة، حيث تُفضل بعض المجتمعات الرجال في المناصب القيادية والسياسية
- الدعم المؤسسي المحدود: لا تزال النساء يواجهن صعوبات في الحصول على الدعم من الأحزاب السياسية، سواءً على مستوى الترشح أو الوصول إلى المناصب القيادية داخل الحزب.
- نقص التوعية والتدريب: تحتاج النساء إلى مزيد من التدريب والتوجيه لاكتساب المهارات اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.
- ضعف القدرة الاقتصادية للنساء في الأردن

التوصيات الرئيسة التي خلص إليها التقرير تشمل:

- يوصي التقرير الوزارة بتبني استراتيجية مستدامة تمتد على مدار العام، تركز على تعزيز الوعي السياسي للنساء والرجال بشكل مستمر. بالشراكة مع الجهات أصحاب العلاقة
- أوصى المشاركون في التقييم بأن تعمل الوزارة على تبني وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتوعية والتواصل مع النساء في المناطق الريفية والنائية
- تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية: من خلال تنظيم برامج تدريبية وأنشطة توعوية مشتركة تستهدف النساء والفتيات والرجال في جميع أنحاء المملكة.
- استخدام التكنولوجيا والإعلام الرقمي: إطلاق حملات توعية رقمية تستهدف النساء عبر وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة تفاعل النساء الشابات.
- توفير الدعم الفني والتدريب للمرشحات: توفير برامج توجيه وتدريب لمساعدة النساء الراغبات في دخول عالم السياسة، بما في ذلك مهارات القيادة وإدارة الحملات الانتخابية.
- إطلاق حملات توعية لتغيير المفاهيم الثقافية: تعمل الوزارة بالتعاون مع قادة المجتمع والدين على تغيير النظرة التقليدية حول دور المرأة في السياسة، وتسليط الضوء على قصص نجاح النساء في العمل السياسي.
- ضرورة توفير الدعم المادي والتقني لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لضمان تنفيذ خطتها الاستراتيجية.

من خلال تنفيذ التوصيات المقدمة في هذا التقرير، يمكن للوزارة أن تساهم في تحقيق تحول نوعي في دور المرأة في الحياة السياسية، مما يعزز من مساهمتها في صنع القرار ويحقق توازناً أفضل في التمثيل السياسي.

أولاً: مقدمة

أ. اختيار التشريع أو البرنامج موضوع التقييم اللاحق

تنسجم القوانين الناظمة للحياة السياسية (قانون الأحزاب، قانون الانتخاب مع السياسات والتوجهات الحكومية الرامية لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، حيث تسعى إلى تحقيق إصلاحات شاملة وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع. اختيار هذه القوانين كموضوع التقييم اللاحق يعكس الالتزام بتحقيق الأهداف رؤية التحديث السياسي ويضمن تحسين المشاركة السياسية وتعزيز العدالة والمساواة في المجتمع الأردني. وذلك كون هذه القوانين جاءت بناء على توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي أمر جلالة الملك عبد الله الثاني بتشكيلها عام 2022 بهدف تحديث المنظومة السياسية وتعزيز مشاركة المرأة السياسية بشكل خاص كما جاء ذلك واضحا في كتاب تكليف اللجنة.

وتبعا لإقرار هذه القوانين، أجرت المملكة الأردنية أول انتخابات متعددة الأحزاب، في 10 أيلول 2024 والتي تضمنت نظام انتخابي مختلط يعتمد على مستويين من التمثيل، المستوى الوطني من خلال الدائرة الوطنية والمستوى المحلي من خلال الدوائر المحلية، بالإضافة إلى أن هذه النظام المختلط جاء بزيادة مقاعد مخصصة للمرأة من خلال القوائم الوطنية حيث فرض قانون الانتخاب أن تشغل سيدة على الأقل واحد من أول ثلاث أسماء في القائمة الوطنية وواحد على الأقل من ثاني ثلاثة أسماء في القائمة كما تم رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في القوائم المحلية إلى 18 مقعداً، وكانت هذه الانتخابات محورية لأنها تساهم في تحديد شكل وسلوك الحياة السياسية الجديدة في الأردن. وقد أجريت الانتخابات بعد إطلاق تشريعات لتوسيع التمثيل السياسي ومشاركة الأحزاب السياسية والنساء والشباب وأفراد المجتمع الضعفاء. وحيث تم سن التشريعات واللوائح اللاحقة للقوانين أعلاه بناء. كان دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية هو وضع برامج ومبادرات لضمان توسيع المشاركة السياسية للمواطنين والمواطنات، وضمان رفع الوعي العام بهذه اللوائح. وكان دور وزارة الشؤون البرلمانية والسياسية محوريا في التوعية والتدريب والإعلام وتبادل المعلومات في جميع أنحاء المملكة من خلال عقد سلسلة من الجلسات التدريبية والتوعوية للتعريف بقانوني الانتخاب والأحزاب وتعزيز المشاركة السياسية لتحقيق أهداف التشريعات.

تحديد التشريع / التشريعات موضوع التقييم والأسباب وراء اختياره للتقييم:

بعد مرور عامين على إعلان منظومة التحديث السياسي، ونظراً لدور الوزارة في التوعية وتحفيز المشاركة السياسية للمواطنين والمواطنات كان لا بد من تقييم الأثر اللاحق لبرامج التوعية التي نفذتها الوزارة وشركائها بهدف بيان أثر هذه البرامج في توعية المواطنين والمواطنات

قامت الوزارة بإعداد دراسة تقييم الأثر اللاحق لتحديد مكامن القوة والضعف، بشكل يضمن تجويد التشريعات وتحقيق الاستقرار التشريعي الذي يعد متطلباً رئيسياً في عملية التحديث بمختلف جوانبه.

حيث تم تقسيم الدراسة على محورين كالآتي:

- مشروع المشاركة السياسية بشكل عام وأثرها على الشباب وذوي الإعاقة.
- مشروع مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ب. السياق

واقع الحال

قبل إقرار التشريعات الوطنية للتحديث السياسي في الأردن عام 2022، كان المشهد السياسي يعاني من ضعف المشاركة السياسية وعدم تكافؤ التمثيل في المجالس المنتخبة خاصة لدى شريحتي المرأة والشباب كما أن الأحزاب لم تكن تحظى بدور نوعي في الحياة السياسية لذا عزم جلالة الملك على إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية وخاصة بين الشباب والنساء. (الأحزاب السياسية كانت ضعيفة بشكل عام ولا تمتلك قواعد جماهيرية كبيرة،[1]) حيث أعرب فقط 1٪ من الأردنيين عن نيتهم للانضمام إلى أي حزب بحلول منتصف عام 2018.[2] ويعود السبب في ذلك إلى نقص الثقة العامة تجاه الأحزاب والعقلية الإدارية التي لم تكن تسمح بذلك.[3]سابقا. كما أظهرت الانتخابات الأردنية (عام 2020) قبل التعديلات تردداً كبيراً في المشاركة، مع زيادة المطالبات بإعادة النظر في القوانين التي تنظم الحياة السياسية.[4] حيث ان نسبة المشاركة في آخر انتخابات برلمانية لم تتجاوز 30٪، مع تمثيل محدود للأحزاب في البرلمان ب 12[5]. وواجهت الانتخابات أيضاً تحديات جدية، مثل تزامنها مع جائحة كورونا مما أبرز بعض النواقص في الديمقراطية والشفافية، وهذا بدوره أكد الحاجة إلى تعديلات في النظام السياسي.[6] بالإضافة إلى ذلك، كانت مشاركة النساء في الحياة السياسية محدودة بشكل عام. فعلى سبيل المثال، على الرغم من تطبيق نظام الكوتا، لطالما كان حضورهن في البرلمان الأردني فقط من خلال الكوتا.[7] ويمكن أن يعزى ذلك إلى الثقافة المجتمعية التي ما زالت لا تتقبل وجود النساء في أماكن صنع القرار بشكل كامل.[8] وأيضاً، إن النساء في الغالب لم يبدين رغبة للانضمام للأحزاب لأسباب عديدة منها ثقافة الخوف من الانتساب للأحزاب بالإضافة إلى الرفض المجتمعي السابق لفكرة الأحزاب، كما أن الأحزاب القائمة لم تُقدم برامج قادرة على جذب النساء للمشاركة فيها. ونتيجة لذلك، ظلت النساء ممثلات بشكل ضعيف في المناصب العليا داخل العديد من الأحزاب، وغالباً ما تم تجاهل قضايا النساء في منصات السياسات. [9]

أتت تعديلات عام 2022 بهدف تعزيز المشاركة السياسية ومعالجة هذه القضايا الجذرية. وبحسب استطلاعات الرأي التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية في عام 2022، فقد أظهرت النتائج نقصاً في الوعي العام [10]بالتعديلات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، برز هذا التعديل بشكل فريد عن القوانين السابقة بتركيزه على تمكين النساء والشباب وتعزيز دورهم الفعّال في الأنشطة الحزبية والسياسية عبر مختلف الفئات العمرية. في الواقع، لم تدعم النصوص القانونية السابقة دور النساء والشباب إلى هذا الحد.[11] ومع ذلك، فقد عبر البعض عن شكوكهم حول الدور الحقيقي والفعّال للنساء والشباب داخل الأحزاب، حيث تعتقد بعض الأحزاب أن هذا سيؤدي إلى تشكيل أحزاب تركز أكثر على تحقيق المتطلبات والشروط المحددة بدلاً من السعي الجاد لتطبيق الأهداف الأساسية واختيار قادة شباب أكفياء للعمل الحزبي.[12] في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن استطلاعات الرأي التي نفذها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية في عام 2022 كشفت أن 87٪ من الأردنيين ليس لديهم معرفة بقانون الأحزاب الجديد، بينما سمع فقط 13٪ منهم عنه. من ضمن هذه النسبة، يعتقد فقط 20٪ أن القانون يدعم ويعزز مشاركة الشباب والمرأة في الحياة السياسية والحزبية.[13]

لكن من الجدير بالذكر أنه عقب إقرار قانوني الانتخاب والأحزاب، انطلقت مبادرات عدة لدعم وتمكين المرأة والشباب للمشاركة الفاعلة في صنع القرار، ورفع الوعي حول أهمية المشاركة السياسية، بدعم من وزارات مختلفة منها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الشباب، بالتعاون مع الهيئة المستقلة للانتخاب، اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ومنظمات دولية. كما أسهمت مؤسسات المجتمع المدني بدور فعّال في رفع الوعي السياسي ودعم برامج تعزيز المشاركة السياسية. كذلك أكدت الهيئة المستقلة للانتخابات أن هناك تشاركية في إدارة وحماية الانتخابات المقبلة بالشراكة مع هذه المؤسسات وجميع المؤسسات الوطنية الحكومية، والرسمية والأمنية والأهلية.[14] تجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات قد

---

[1] رابط لموقع إلكتروني.
[2] رابط لموقع إلكتروني.
[3] رابط لموقع إلكتروني.
[4] رابط لموقع إلكتروني.
[5] رابط لموقع إلكتروني.
[6] رابط لموقع إلكتروني.
[7] الأردنيات يطمحن إلى تعزيز حضورهن في البرلمان المقبل | | صحيفة العرب ((alarab.co.uk
[8] رابط لوقع إلكتروني.
[9] رابط لموقع إلكتروني.
[10] https://jcss.org/
[11] رابط لموقع إلكتروني.
[12] https://strategiecs.com/ar/analyses/
[13] https://jcss.org/
[14] https://www.mogc.gov.jo/Ar/NewsDetails/

ضمنت احترام الحقوق الإنسانية وأسست بيئة آمنة للحريات الأساسية،[15] مما أتاح المزيد من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني لإجراء إصلاحات سياسية.

أيضاً، منذ صدور التعديلات الدستورية وقانون الأحزاب والانتخابات، شهد الأردن نشاطاً سياسياً وحزبياً ملحوظاً استجابةً لمتطلبات الإصلاح السياسي المنشود.[16] وقد تجلت مظاهر هذا النشاط الحزبي والسياسي غير المسبوق في الأردن من خلال ما جرى تقديمه إلى الهيئة المستقلة للانتخاب من طلبات لتأسيس أحزاب جديدة وأخرى لتوفيق أوضاع الأحزاب القائمة قبل تفعيل قانون الأحزاب السياسية الجديد، حيث اشترطت إحدى مواده على الأحزاب المسجلة أن تقوم بتصويب أوضاعها بما يتوافق مع أحكام القانون خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه.[17] علاوة على ذلك، بدأت القواعد الشعبية في الأردن تتأثر بالتوجهات الحزبية بشكل ملموس، وظهرت استقطاعات حزبية شعبية مؤثرة وتيارات حزبية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى[18]. وقد نجحت عملية تأسيس الأحزاب السياسية الجديدة في تنويع المشهد السياسي من خلال توسيع عضوية الأحزاب خارج النخب التقليدية، مما يضمن أن السياسات والأجندات الحزبية تعكس المجتمع الأوسع وتجسد التزاماً بالمبادئ الديمقراطية وتعزز الانخراط المنطقي من شرائح المجتمع كافة، على الأقل أكثر مما كان عليه قبل تنفيذ هذه الإصلاحات.[19] بشكل عام، يُرى أن قانون الأحزاب السياسية الجديد بمجمله عزز استقلال الأحزاب السياسية، من خلال نقل الصلاحية في النظر في طلبات تأسيس الأحزاب ومتابعة شؤونها من لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى الهيئة المستقلة للانتخاب. (وهو ما سنرى تعليقا عليه من قبل المختصين لاحقا) كما أن القانون جاء لإزالة العقبات التي كانت تعيق العمل السياسي والانضمام إلى الأحزاب في السابق. وخلال الانتخابات النيابية لعام 2024، تقدمت 25 قائمة تضم 697 مترشحاً ومترشحة، مما يمثل مشاركة 36 حزباً من أصل 38 مسجلاً، وتقدمت 5 تحالفات ضمت 16 حزباً بطلبات الترشح.[20] مما يوحي بأن الانتخابات النيابية كانت مختلفة في آلياتها ومخرجاتها عن الانتخابات السابقة، وهذا ما تم تناقله ما بين المؤسسات الرقابية الدولية والأحزاب ذات العلاقة وتجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني والنظري المعتمد لم يكن ليؤدي إلى نتائج فاعلة إلا إذا تم تنفيذه وفق قواعد تضمن النزاهة والشفافية والحرية.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن

منذ عام 1921، دخلت النساء الأردنيات في دائرة العمل العام بدءاً من المشاركة في الجمعيات الخيرية، ومروراً بتأسيس اتحاد نساء الأردن في الأربعينات، والذي أعقبه تزايد في الجمعيات النسائية ذات الأهداف المتنوعة.[21] بحلول عام 1950، بدأت النساء بالمشاركة في الأحزاب السياسية وحصلن على حق التصويت في عام 1955، على الرغم من أنه لم يُسمح لهن بالترشح للانتخابات حتى عام 1974.[22] شهدت مشاركة النساء في السياسة تحولاً كبيراً في عام 1989 عندما شاركت المرشحات في الانتخابات لأول مرة؛ ومع ذلك، لم تفز أي منهن بمقاعد. تم تحقيق إنجاز تاريخي بانتخاب أول امرأة في مجلس النواب الأردني في عام 1993. في انتخابات عام 2003، تم تخصيص 6 مقاعد للنساء على مستوى المملكة ضمن (الكوتا) ولكن في عام 2007، وبمساعدة نظام الكوتا، فازت ست نساء بالمقاعد استناداً إلى نظام المقاعد المخصصة للنساء، بينما فازت مرشحة واحدة في منافسة حرة. في انتخابات 2010، تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) إلى 12 بواقع مقعد لكل محافظة حيث فازت النساء ب 13 مقعداً واحد منها بالتنافس الحر وفي انتخابات 2013، تم زيادة المقاعد المخصصة للنساء لتصبح 15 مقعد. بحلول عام 2016، وصلت النساء إلى رقم قياسي ب 20 مقعداً 5 منهم بالتنافس الحر، مما يظهر تحسيناً تدريجياً لدورهن في الحياة السياسية الأردنية.[23] ولكن في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام 2020، تم انتخاب 15 امرأة إلى مجلس النواب، جميعهن شغلن المقاعد المخصصة بموجب نظام الكوتا، ولم تفز أي امرأة بمقاعد خارج هذا النظام، مما يمثل انخفاضاً في العدد الإجمالي للنساء المنتخبات مقارنة بانتخابات 2016، حيث تمكنت خمس نساء من دخول البرلمان من خلال التنافس على مقاعد خارج نظام المقاعد المخصصة.[24] أما خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2024 فقد وصلت 27 سيدة إلى البرلمان وهو رقم يحدث لأول مرة بنسبة وصلت إلى 19.6.

فيما يتعلق بمشاركة النساء الأردنيات في الحكومة، فقد كانت المناصب الوزارية حكراً على الرجال حتى عام 1980، عندما تم تعيين أول امرأة وزيرة لوزارة التنمية الاجتماعية. استمر هذا الوضع حيث كان يُعين في كل تغيير حكومي وزيرة واحدة فقط حتى عام

[15] https://www.hrw.org/news/2022/09/18/jordan-government-crushes-civic-space
[16] https://www.hala.jo/
[17] https://www.hala.jo/
[18] https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=233629&lang=ar&name=news
[19] https://epc.ae/ar/details/featured/tahwil-almashhad-alsiyasi-taqyim-tahadiyat-altahdith-fi-al-urdun
[20] https://www.iec.jo/ar
[21] https://journals.rudn.ru/public-administration/article/view/23799
[22] https://haqqi.s3.eu-north-1.amazonaws.com/2014-04/HRIDJR0183_WomenPoliticalParticipat.pdf
[23] https://journals.rudn.ru/public-administration/article/view/23799
[24] https://themedialine.org/people/following-election-jordan-sees-drop-in-female-lawmakers/

2009، وهو العام الذي شهد تعيين أربع نساء في مناصب وزارية ضمن حكومة نادر الذهبي. [25] أما فيما يخص مشاركة النساء في الأحزاب السياسية، فهي كانت محدودة جداً، على الرغم من أن القانون الجديد للأحزاب اشترط مشاركة النساء في تأسيس الأحزاب والانتماء إليها. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة مشاركة النساء في الهيئات التأسيسية للأحزاب لا تتجاوز 10 .٪[26] ومن الجدير بالذكر أن معظم الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن لا تعالج قضايا النساء بطريقة جادة وفعالة ومستقلة في برامجها، مما يسلط الضوء على التحديات المستمرة التي تواجه النساء في تحقيق تمثيل سياسي فعال. [27]

على صعيد آخر، تعترف الدولة الأردنية بأهمية وجود ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، معتبرة ذلك جزءاً أساسياً من عملية التطور بشكل عام والتطور السياسي بشكل خاص. والأردن من الدول الموقعة الأولى على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، (رغم وجود بعض التحفظات على بعض المواد فيها) التي شكلت مستوى قوياً لتنامي حقوق المرأة الأردنية وخطوة نحو تمكينها من المشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى تمكين المرأة في قوانين الأحزاب والانتخابات وحقوقها المدنية والسياسية. [28]. تُركز القوانين الوطنية الأردنية أيضاً على تحسين وضع المرأة وتعزيز حقوقها السياسية، وتؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المرأة من خلال تقلدها المناصب العليا في الدولة. فعلى سبيل المثال، دستور الأردن لعام 1952، وتعديلاته اللاحقة، معلناً أن جميع الأردنيين متساوون أمام القانون دون تمييز بناءً على العرق، اللغة أو الدين، ويضمن المادة 22 حق كل أردني في تولي المناصب العامة وفق الشروط القانونية.[29] ويعزز ميثاق الوطني لعام 1990 هذه المبادئ بتأكيده على المساواة الكاملة تحت القانون للرجال والنساء دون تمييز، وينص على أن الأردنيين لهم الحق في تأسيس والانتماء إلى الأحزاب السياسية بشرط أن تكون أهدافها مشروعة وأساليبها سلمية. كما يشدد الميثاق على أهمية دور المرأة كشريكة متساوية مع الرجل في تنمية ونمو المجتمع الأردني، ويدعو إلى تأكيد حقوقها الدستورية والقانونية في المساواة، وتوجيهها وتدريبها وتوظيفها لتمكينها من أداء دورها اللائق في تطوير المجتمع.[30] وايضاً، تم تعديل العديد من القوانين الأردنية بما يتماشى مع هذه الأسس، مثل قانون الانتخاب الذي خضع لتعديلات مهمة لتعزيز وضع المرأة في الحياة السياسية. من هذه التعديلات تخفيض سن التصويت إلى 18 عاماً وزيادة عدد المقاعد البرلمانية في عام 2003، مع تخصيص "كوتا نسائية" أضافت 6 مقاعد للنساء. وتطور نظام الكوتا هذا مع القانون الانتخابي المؤقت رقم 9 لعام 2010 الذي خصص 12 مقعداً للنساء، وزاد إلى 15 مقعداً في قانون الانتخابات لعام 2012، مما يعكس الإرادة السياسية لدعم المشاركة النشطة للمرأة في الحياة السياسية والبرلمانية. وفي سياق هذه الجهود المستمرة، قد أنشأت الدولة أيضا اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في الأردن، والتي تلعب دوراً محورياً في تعزيز وضع المرأة وحقوقها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تضطلع اللجنة بتنفيذ استراتيجيات وخطط لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

ولكن على الرغم من هذه الجهود والإصلاحات السياسية الهامة التي شهدتها الأردن، تواجه النساء الأردنيات العديد من العقبات التي تحول دون مشاركتهن الفعالة في الحياة السياسية. الأعراف الثقافية، المتجذرة عميقاً في النسيج الاجتماعي والتاريخي للبلاد، غالباً ما تحصر النساء في الأدوار التقليدية وتحد من حضورهن في المجالات العامة واتخاذ القرار.[31] يفرض الفكر الذكوري السائد في المجتمع الأردني على النساء تقديم الأولوية لمسئوليات الأسرة والمنزل، مما يحد من مشاركتهن العامة.[32] بالإضافة إلى ذلك، يحد الاعتماد الاقتصادي للنساء على الرجال، بسبب مشاركتهن المنخفضة في الأنشطة الاقتصادية وسيطرة الرجل على الموارد، إذ غالباً ما تفتقر النساء إلى الموارد المالية اللازمة للحملات الانتخابية، مما يضيف إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهن .[33] أيضاً، يُعد العنف ضد المرأة خلال الحملات الانتخابية أو عند تولي المناصب عقبة إضافية للنساء الراغبات في دخول الساحة السياسية

في السنوات القريبة التي سبقت تقديم قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية الجديدة في عام 2022، برزت بشكل واضح الحاجة لإصلاحات سياسية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن. على سبيل المثال، في عام 2021، احتل الأردن المرتبة

[25] https://journals.rudn.ru/public-administration/article/view/23799
[26] https://journals.rudn.ru/public-administration/article/view/23799
[27] https://journals.rudn.ru/public-administration/article/view/23799
[28] https://journals.rudn.ru/public-administration/article/view/23799
[29] https://journals.openedition.org/ema/3033#ftn9
[30] https://journals.openedition.org/ema/3033#ftn9
[31] https://haqqi.s3.eu-north-1.amazonaws.com/2014-04/HRIDJR0183_WomenPoliticalParticipat.pdf
[32] https://nimd.org/the-reality-of-womens-political-participation-in-jordan/
[33] https://haqqi.s3.eu-north-1.amazonaws.com/2014-04/HRIDJR0183_WomenPoliticalParticipat.pdf

144 من بين 157 دولة عالمياً من حيث تمكين المرأة سياسياً، مما يشير إلى انخفاض كبير منذ أوائل القرن الحادي والعشرين.[34] في عام 2022، ضمت الحكومة الأردنية اثنتين فقط من الوزيرات. بالإضافة إلى ذلك، كانت مشاركة النساء في آخر انتخابات برلمانية كمرشحات أو ناخبات أقل بكثير مقارنة بالرجال؛ حيث لم تتجاوز نسبة المرشحات الإناث 22٪، وقد شهدت نسبة الإقبال على التصويت بين النساء، والتي كانت منخفضة بالفعل في الانتخابات السابقة، تراجعاً أكبر في هذه الدورة الانتخابية. [35] هذا الاتجاه ظل مستمراً أيضاً على المستوى المحلي، حيث لم تتجاوز نسبة النساء المرشحات واحدة لكل خمسة مرشحين في الانتخابات البلدية الأخيرة التي أُجريت في شهر آذار لعام 2022.[36] ويجدر الذكر هنا أيضا مخاوف المواطنين آنذاك من جائحة كورونا التي كان لها أثر أيضا، بالإضافة إلى ذلك، لم تخض أي امرأة سباق الانتخابات لمنصب رئيس البلدية، في حين تقدم لهذا المنصب 572 رجلاً. [37]

استجابةً لهذه الحاجة وغيرها من الاعتبارات، جاءت تعديلات 2022، التي شملت تعديلات دستورية (والتي دار حولها نقاش محتدم حول إضافة كلمة الأردنيات لعنوان الفصل السادس من الدستور ليصبح حقوق وواجبات الأردنيين والأردنيات سيتم التحدث عنه لاحقا) قوانين جديدة للانتخابات والأحزاب، مستهدفة تمكين المرأة بشكل مباشر. هذا ينبع من الحرص الملكي على تمكين المرأة ومنحها فرصاً متساوية، سواء كعضو في الأحزاب أو كناخبة أو كمرشحة، وأيضاً في الوظائف القيادية العليا.[38] وقد شكل قانون الانتخاب لعام 2022 فرصة تاريخية للمرأة، حيث ضاعف فرصها التمكينية في الترشح من أجل تعزيز حضورها في الحياة السياسية وعلى رأسها المشاركة في الحياة البرلمانية. ويرى المختصون والمراقبون أن فرص المرأة في المشاركة السياسية قد تضاعفت في ظل قانون الانتخاب لعام 2022، متوقعين أن تصل نسبة التمثيل الكمي للمرأة في المجلس النواب المقبل إلى ضعف ما حصلت عليه في مجلس النواب ال 19.[39] وهذا ما حصل تقريبا إذ وصل عدد السيدات الفائزات في البرلمان الجديد إلى 27 سيدة ومن الجدير بالذكر أنه بعد تفعيل القوانين الجديدة التي ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، تم إطلاق مبادرات متعددة لزيادة الوعي وتفاعل النساء سياسياً. علاوة على ذلك، هناك مؤشرات مشجعة على التقدم في مشاركة النساء السياسية. وقد أفاد مدير سجل الأحزاب السياسية لدى الهيئة المستقلة للانتخابات بأن البيانات الحديثة تشير إلى وصول امرأتين إلى مناصب قيادية ضمن الأحزاب السياسية. كما أضاف أن سبع نساء يشغلن منصب نائب الأمين العام، بينما تحتل خمس وعشرون امرأة منصب الأمين العام المساعد في الأحزاب السياسية، مع وصول نسبة عضوية الإناث في الأحزاب السياسية إلى 43.7 بالمئة. [40]

بينما ساهمت التعديلات والإصلاحات الحالية في تحسين فرص مشاركة النساء بلا شك، والتي تعتبر خطوات إيجابية، ولكن يبقى من الضروري مراقبة كيف ستفي الأحزاب بالمطالب التي فُرضت عليها. وهنا تبرز الحاجة إلى تحديد دور المجتمع المدني، وخصوصاً حركة المرأة، في مواكبة تنفيذ الإصلاحات ودفع المزيد من التغييرات. وفي الوقت الذي تظل فيه الآمال معقودة على تحقيق نجاحات على المدى الطويل، فإن قدرة المجتمع على معالجة عدم المساواة والظلم في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في الأردن تبقى حاسمة لضمان أن تكون هذه الجولة من الإصلاحات النوعية. ويؤكد مختصون أن ضمان تمثيل المرأة حزبياً وسياسياً هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع، بما في ذلك الأحزاب والمرأة ذاتها والهيئة المستقلة للانتخاب ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات الفاعلة، ولابد من وجود دور فاعل للقطاع الخاص من خلال المشاركة في الأحزاب ودعمها. [41]

الغاية من التشريع ومدى ملائمته للسياسات والتوجهات الحكومية

تهدف القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية في الأردن إلى تعزيز الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الشباب، والنساء، وذوي الإعاقة. وهذه القوانين تتماشى مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني للإصلاح الشامل، وتعكس التوجهات الحكومية لتعزيز العدالة والمساواة وعدم التمييز. من خلال وضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز المشاركة السياسية، تهدف الحكومة إلى تحقيق تكافؤ الفرص وتعزيز قيم الديمقراطية.

المسائل التي سعى التشريع لمعالجته لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

[34] https://mena.fes.de/blog/e/political-reform-in-jordan-whats-in-for-women.html
[35] https://www.iec.jo/sites/default/files/2021-06/
[36] https://mena.fes.de/blog/e/political-reform-in-jordan-whats-in-for-women.html
[37] folded brochure A4 (iec.jo)
[38] https://www.iec.jo/ar/
[39] https://www.addustour.com/articles/
[40] https://www.jordantimes.com/news/local/jncw-holds-session-boost-womens-political-participation
[41] https://www.iec.jo/ar/

- تمكين المرأة في الحياة السياسية:
  - تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وضمان حقوقها في تولي المناصب القيادية.
  - منع التمييز والتعرض لأي أردني(ة) بسبب انتمائه(ا) الحزبي أو نشاطه السياسي.
- تشجيع العمل الحزبي البرامجي:
  - من خلال إشراك النساء بشكل فعلي في تصميم وتنفيذ البرامج الحزبية
  - من خلال إشراك النساء بشكل فعلي في العملية الانتخابية
- تحفيز المشاركة الفعالة في الانتخابات:
  - تشجيع الأحزاب على تضمين والنساء في القوائم الانتخابية.
  - تقديم دعم مالي للأحزاب لتعزيز مشاركة الفئات المستهدفة في الانتخابات.

الفئات من أصحاب العلاقة التي كان من المتوقع أن يؤثر عليها التشريع

تعد القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية في الأردن متماشية مع السياسات والتوجهات الحكومية، حيث تسعى إلى تحقيق إصلاحات شاملة وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع والنساء بشكل خاص. كما وأن اختيار هذه القوانين كموضوع للتقييم اللاحق يعكس الالتزام بتحقيق رؤية التحديث السياسي ويضمن تحسين المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز العدالة والمساواة في المجتمع الأردني.

التدخلات الحكومية الأخرى التي تم تنفيذها منذ إصدار التشريع

منذ أن تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية في عام 1999، أرسى جلالته رؤية واضحة للإصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن. تحقيقاً لرؤية جلالته في توسيع المشاركة في الحياة السياسية وتعميق الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني، قامت الحكومة بتنفيذ وترجمة التوجيهات الملكية السامية في تعزيز مشاركة المرأة والشباب وذوي الإعاقة في مختلف القطاعات.

المنظومة التشريعية والمؤسسية والوضع العام (منذ إصدار وإنفاذ التشريع

وفي إطار التزام الحكومة في تحقيق العدالة بين الجنسين انطلاقاً من تعزيز قيم المساواة، وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص المتجسدة في الفصل الثاني من الدستور الأردني، وإيماناً بأهمية توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعزيز مبدأ العدالة بين الجنسين في الحياة العامة بما يكفل المشاركة الفاعلة للمرأة، أعدت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الخطة الاستراتيجية للوزارة 2024 – 2028 وذلك لملائمتها مع رؤية التحديث السياسي والتي تستند للمرجعيات الاستراتيجية التالية:

- المرجعيات التشريعية (الدستور والقوانين ذات العلاقة بعمل الوزارة)
- الموجهات الاستراتيجية (الأوراق النقاشية، خطب العرش، كتب التكليف السامي)
- التحديث السياسي (مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية)
- الاعتبارات الاستراتيجية (والتي تتضمن الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية) منها:
  - الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2020 – 2025
  - الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020 – 2025
  - الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016 – 2025

تقوم وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية برسم السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للنساء وترسيخ قيم الديمقراطية في المملكة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها. كما تعمل الوزارة على متابعة مستوى المشاركة السياسية للمواطنين بشكل عام وللنساء بشكل خاص، وتطوير قنوات الاتصال بين الوزارة والأحزاب السياسية ومؤسسات وهيئات وقطاعات المجتمع المختلفة. ولذلك عملت الوزارة على تبني هدف استراتيجي وهو توسيع قاعدة المشاركة السياسية في صنع القرار وتنمية الحياة الحزبية.

ولتحقيق هذا الهدف، سعت الوزارة لتنفيذ مجموعة من البرامج والنشاطات الهادفة لتحسين مستوى ونوع المشاركة السياسية للمرأة، خاصة بعد إعلان مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وإقرارها على شكل قوانين (انتخاب وأحزاب) معمول بها في البلاد، إضافة إلى التعديلات الدستورية التي عززت من مشاركة المرأة في الحياة العامة.

الفصل الثاني من الدستور الأردني: حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم

المادة **6**

الفقرة **6** تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز.

قانون الانتخاب:

- المادة 8 الفقرة ج نصت على: يخصص للدائرة الانتخابية العامة وفقا لنظام القائمة النسبية المغلقة **41** مقعدا من المقاعد المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تشكل القوائم الحزبية وفقا لما يلي:
  - 8-وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التاليين:
- قانون الأحزاب :
- المادة 11: أ على المؤسسين عقد مؤتمر تأسيسي للحزب خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في هذا القانون وفقا للشروط التالية:
- 4-ألا تقل نسبة مشاركة المرأة عن 20٪ من عدد المؤسسين
- المادة 15-ي من قانون الأحزاب:
  - ضمان حق منتسبيه من فئتي المرأة والشباب في تولي المواقع القيادية فيه ،واستقطاب الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم واستثمار طاقاتهم في أهداف الحزب وتوفير الترتيبات والمرافق التيسيرية وإمكانية الوصول لممارسة نشاطهم.
- المادة 25-هـ من قانون الأحزاب:
  - على الحزب تمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة من موارد الحزب المتوافرة بشكل عادل ومتكافئ، خاصة أثناء الحملات الانتخابية.

نظام المساهمة المالية للأحزاب السياسية رقم 15 لسنة 2023:

- المادة 4 أ (2 و3):
  - يستحق الحزب مساهمة مالية وفقاً لما يلي:
    - (10.000) عشرة آلاف دينار عن كل مقعد يفوز به الحزب في الانتخابات النيابية.
    - 20٪)) من المبلغ المشار إليه في البند (2) من هذه الفقرة تضاف عن كل فائز من الفئات التالية:
    - المرأة.
    - الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (25) و(35) سنة.
    - الأشخاص ذوي الإعاقة.

عملت الوزارة على توجيه هذه البرامج بما يكفل تعزيز المشاركة السياسية في الأردن لتشمل جميع فئات المجتمع (نساء، شباب، ذوي إعاقة).

ثانياً: أهداف ونطاق التقييم اللاحق

استعراض الغاية من التقييم، وما الذي يتوقع تحقيقه

لتقييم أثر التشريعات وبرامج الوزارة في رفع وعي ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، قامت الوزارة بإعداد دراسة تقييم الأثر اللاحق لتحديد مكامن القوة والضعف، بشكل يضمن تجويد التشريعات وتحقيق الاستقرار التشريعي الذي يعد متطلباً رئيسياً في عملية التحديث بمختلف جوانبه.

الأهداف الرئيسية التي يسعى التقييم اللاحق لتحقيقها

يهدف التقييم اللاحق الذي نقوم به وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MoPPA) إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم اثر التشريعات اللاحق المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية
2. تقييم أثر برامج التوعية والمشاركة السياسية للمرأة:
   - مشروع المشاركة السياسية وأثرها على النساء
   - تقييم مدى تأثير البرامج التي تم تنفيذها على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
   - قياس مدى تحقيق الأهداف المنشودة من هذه البرامج، ومعرفة التحديات والصعوبات التي واجهتها.
3. تحقيق الالتزام برؤية التحديث السياسي :
   - ضمان الالتزام برؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإصلاح الشامل وتعزيز الديمقراطية في الأردن.

- تقييم مدى توافق البرامج مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والتشريعات والسياسات الحكومية.

4. تعزيز الاستدامة المؤسسية:
- إنشاء عملية مستدامة داخل الوزارة لضمان قدرة الموظفين على تنفيذ عملية تقييم الأثر التنظيمي قبل وبعد التنفيذ دون دعم الاستشاريين والخبراء.
- تحسين كفاءة وفعالية عمليات الوزارة في تنفيذ ومتابعة برامج التوعية السياسية.

5. قياس مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs):
- قياس مؤشرات الأداء الرئيسية مثل مشاركة الجمهور في الانتخابات، وعدد النساء المشاركات في الحياة السياسية، ومشاركة الشباب وذوي الإعاقة.
- تحديد مدى تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للوزارة 2020-2024.

6. تحليل النتائج وتقديم التوصيات:
- تحليل نتائج التقييم اللاحق لتحديد مدى نجاح البرامج والتحديات التي تواجهها.
- تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين البرامج وزيادة فعاليتها في المستقبل.

معايير التقييم المطلوب التحقق منها

تم الاتفاق على أن يركز التقييم على:

- أثر التشريعات على المشاركة السياسية للمرأة (قانوني الأحزاب والانتخاب)
- وأداء وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب التشريعات. (من خلال البرامج المنفذة)

أسئلة التقييم الرئيسية التي يسعى التقييم اللاحق للإجابة عنها:

الجزء الأول: البيئة السياسية

1. كيف تقيّم تأثير التعديلات الدستورية والقوانين الناظمة للعمل السياسي في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن؟

- ما هي أبرز التغيرات التي لاحظتها في المشهد السياسي بعد تنفيذ هذه التعديلات؟
- كيف أثرت هذه التعديلات على تمثيل الشباب والمرأة وذوي الإعاقة؟

2. كيف ساهمت التشريعات الناظمة للعمل السياسي، مثل قانون الانتخاب وقانون الأحزاب، في تعزيز تمثيل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؟

- كيف ساعدت هذه التشريعات في تعزيز عمل الوزارة؟
- ما هي أبرز النجاحات والإخفاقات التي لاحظتها في تنفيذ هذه القوانين؟
- إلى أي مدى تعكس هذه التشريعات تطلعات الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؟

3. ما هي أبرز التحديات التي تواجهها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تعزيز المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة والشباب بشكل خاص؟

- كيف تعاملت الوزارة مع هذه التحديات؟
- هل كانت هناك أي إجراءات تصحيحية أو تعديلات على الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات؟
- ما هي المقترحات لتعزيز استراتيجية الوزارة لمواجهة هذه التحديات؟

الجزء الثاني: دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

4. كيف تقيّم برامج الوزارة الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة والشباب في السياسة؟

- ما هي البرامج التي تعتبرها الأكثر نجاحاً، وما العوامل التي ساهمت في نجاحها؟
- ما هي التحديات التي واجهتها هذه البرامج وكيف تم التعامل معها؟
- ما هي المقترحات لتعزيز برامج الوزارة لزيادة مشاركة المرأة والشباب في السياسة؟
- إلى أي مدى تتماشى برامج الوزارة مع حاجات المجتمع؟

5. كيف تقيّم أداء الوزارة في التواصل والتفاعل مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والإعلام؟

- ما هي أبرز النجاحات في هذا الجانب؟
- ما هي أكثر أدوات التواصل والتفاعل تأثيراً؟
- هل هناك مجالات تحتاج إلى تحسين في هذه العلاقة؟
- بشكل خاص، فيما يتعلق بمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً.

6. كيف تم تقييم أثر برامج التوعية التي تنفذها الوزارة على مستوى وعي ومشاركة المواطنين والمواطنات؟

- إلى أي مدى تعالج برامج التوعية حاجات المجتمع؟
- ما هي أبرز النجاحات التي حققتها الوزارة؟
- ما هي الجوانب التي تحتاج إلى تطوير بناءً على هذه النتائج؟
- بشكل خاص، فيما يتعلق بمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً.
- ما هي التغيرات التي أحدثتها برامج الوزارة على صعيد تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الجزء الثالث: آليات تطوير العمل

7. ما هي الاقتراحات التي تراها ضرورية لتحسين برامج الوزارة لتعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية السياسية؟

- كيف يمكن تحسين السياسات والبرامج لتعزيز المشاركة الفعالة؟
- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل كافة فئات المجتمع؟
- ما هي البرامج والأنشطة التي يتوقع أن تقدمها الوزارة لتحسين مشاركة جميع فئات المجتمع؟
- ما هي التوصيات المتعلقة ببرامج التوعية لرفع مستوى وعي ومشاركة المواطنين والمواطنات؟
- بشكل خاص، فيما يتعلق بمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً.

الفترة الزمنية التي غطاها التقييم اللاحق تتضمن السنوات من **2022-2024**

ثالثا- تصميم التقييم

أ- تحليل التشريع وفق الإطار المنطقي

الإطار المنطقي الموضح أدناه يصف العلاقة بين النتيجة النهائية المرجوة، وهي زيادة مشاركة وانخراط النساء الأردنيات في الحياة السياسية في الأردن. الهدف العام هو أن تعمل الأردن على تعزيز ركائزها الديمقراطية من خلال زيادة مشاركة النساء وزيادة وجود ودور الأحزاب السياسية على جميع مستويات الحكم في البلاد.

مع التركيز على النساء، فإن وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية كانت مكلفة بإنشاء وتنفيذ فعاليات توعية وتدريبات وأنشطة المشاركة العامة في جميع أنحاء المملكة، تركز على زيادة الوعي والمشاركة لدى النساء. يتم تنفيذ هذه الأنشطة بالشراكة مع شركاء دوليين ومحليين.

الإطار ينشئ العلاقة بين الأثر والنتائج والمخرجات والأنشطة والمدخلات في نموذج منطقي.

المدخلات: تم تعريف المدخلات على أنها جميع الأنشطة والموارد التي قدمتها حكومة الأردن، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وشركاؤها المباشرون لتنفيذ الأنشطة المتوقعة لتحقيق المخرجات والنتائج والأثر المطلوب. تم وصف المدخلات على النحو التالي:

- الموظفون المختصون لتنفيذ الأنشطة: المورد الرئيسي لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA) هو مواردها البشرية، حيث تم تدريبهم وربما تلقوا تدريبات منذ عام 2022 لتنفيذ الأنشطة. يُقدر أن 22 موظفاً تم تدريبهم وتم نشرهم لتقديم التدريب والمساعدة لأصحاب المصلحة لزيادة الوعي بالتشريعات واللوائح التي تحكم تلك التشريعات.

- قام الموظفون أيضاً بإنشاء منصات على وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات وأنشطة اتصال لدعم تنفيذ حملات التوعية.
- الوزير وكبار موظفيه كانوا يشاركون بنشاط مع أصحاب المصلحة، حيث يشاركون بانتظام في النقاشات العامة والمناظرات.
- الموارد المالية التي التزمت بها الحكومة لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA) لتنفيذ الأنشطة. في وقت كتابة تقرير التأسيس، كانت الميزانية تبلغ 130,000 دينار أردني. ويُقدر أن حوالي 20,000 دينار أردني قد تم إنفاقها على الأنشطة.
- تم توفير موارد أخرى من قبل شركاء وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA)، ومع ذلك، نحن غير قادرين على قياس هذه الموارد، حيث لا تقوم الوزارة بتتبع نفقات شركائها.

الأنشطة

- تنفيذ سلسلة من التدريبات والمشاورات بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وأصحاب المصلحة الوطنيين مثل الوزارات، والهيئات المستقلة، وغيرها من الوكالات الحكومية، مع تجاوز عدد التدريبات أكثر من 1500 تدريب على المشاركة العامة وفعالية توعية.
- إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة بنشاط من خلال حملات إعلامية تستخدم وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي التي تديرها الوزارة وتلك الخاصة بشركائها.

المخرجات

- تنفيذ 1500 تدريب على المشاركة العامة وفعالية توعية.
- تدريب أكثر من 50,000 مشارك من المواطنين وأصحاب المصلحة.
- تطوير 4 إرشادات، و16 فيديو تعليمي، و3 منصات، و2 منشورات، ومنهج تدريبي واحد من قبل وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
- توقعات بزيادة التفاعل العام مع منصات التواصل الاجتماعي لتتجاوز مليون تفاعل.
- إنتاج 10 منشورات تعليمية إضافية.
- ٪20 نسبة مشاركة المواطنات في الانتخابات كمرشحات
- نسبة مشاركة المواطنات في الانتخابات كمقترعات ٪30.
- عدد الحزبيات المرشحات في الانتخابات 89 من مجموع 390.
- مجموع النساء الحزبيات 13274 من عدد الناخبات.
- نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب من عدد الناخبات 2,447,379 بنسبة ٪0.54.

الأثر

مع توقعات سابقة بارتفاع ارقام المشاركة السياسية للنساء من خلال ارتفاع نسبة الناخبات والمرشحات والفائزات فمن تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2024، نرى من خلال المصفوفة التالية مدى تحقق النتيجة المرجوة والتي وردت في خانة الهدف ما يلي:

مصفوفة التقييم اللاحق الأولي (2022-2024)

المراحل	ما سيتم تقييمه	المؤشر	البيانات / جمع البيانات	القيمة / خط الأساس	القيمة / الهدف	النتيجة
المدخلات	التشريعات	عدد التشريعات	الجريدة الرسمية/ رئاسة الوزراء	2	2	2
	الموارد البشرية	عدد الموظفين	المديرية الإدارية	29	31	31
	الموارد المالية	قيمة المبلغ المرصود من الموازنة أنشطة توعية المرأة.	المديرية المالية	20000	20000	20000
الأنشطة	ورشات تدريبية	عدد الورش التوعية السياسية من ضمنها المرأة	مديرية المشاركة المجتمعية وشؤون المجتمع المدني	679	1000	1060
	استحداث مديرية الدراسات	عدد المشاركين في البرامج التوعوية حول المشاركة السياسية	مديرية الإعلام	16,975	20,000	30280
	تطوير مجموعة من المطبوعات (مواد تدريبية / مطبوعات / فيديوهات منوعة)	عدد الأدلة الخاصة بالمرأة	مديرية الإعلام	2	3	2
		عدد الفيديوهات المنتجة	مديرية الإعلام	1	1	9
		عدد المنصات	مديرية الإعلام	3	3	
		عدد المطبوعات من التشريعات	مديرية الإعلام	2	2	4
		عدد المواد التدريبية	مديرية الإعلام	1	1	1
المخرجات	موظفين مدربين متمكنيين (فريق تدريب)	عدد الموظفين – فريق التدريب	الموارد البشرية	13	20	13
	قانون الأحزاب / الانتخاب	عدد القوانين	الدائرة القانونية	2	2	2
	مخصصات مالية / موازنة عامة	قيمة المخصصات	الدائرة المالية	20,000	35,000	20000
	إصدار مجموعة من المطبوعات	عدد المطبوعات	مديرية الإعلام	5	6	6
النتائج الأولية (السلوك)	رفع وعي المواطنات بأهمية المشاركة السياسية	نسبة مشاركة المواطنات في الانتخابات كمرشحات	الهيئة المستقلة للانتخاب	19.20٪	20٪	23.2%
		نسبة مشاركة المواطنات في الانتخابات كمقترعات	الهيئة المستقلة للانتخاب	26.11٪	30٪	29.18%
		عدد الحزبيات المرشحات في الانتخابات	الهيئة المستقلة للانتخاب	89 من مجموع 390		129
		عدد النساء الحزبيات	وزارة الشؤون السياسية	13274 من عدد الناخبات 2,447,379 بنسبة 0.54٪		
النتائج المتوسطة (الأداء)	رفع وعي المواطنات في قانوني الأحزاب والانتخاب	نسبة المسجلين في الأحزاب السياسية (إناث)	الهيئة المستقلة للانتخاب	44٪ عدد النساء في الأحزاب (42801)	46٪	46%
	زيادة مشاركة النساء في الانتخابات	عدد المقترعات في الانتخابات	الهيئة المستقلة للانتخاب			783814
الاثار	النساء الحزبيات في مجلس النواب	نسبة النساء الحزبيات في مجلس النواب من الأعضاء الحزبيين	مجلس النواب العشرون	.....	.....	17.8%
	النساء في مجلس النواب	عدد النساء في مجلس النواب	مجلس النواب العشرون	(17) سيدة مجلس النواب التاسع عشر	25	27

المنهجية

تم اعتماد الدليل الارشادي لتقييم دراسة الاثر اللاحق و الصادر عن رئاسة الوزراء حيث حدد المنهجية التشاركية واساليب جمع البيانات لدراسة تقييم الاثر للتشريعات. نشرت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الدراسة على منصة تواصل الإلكترونية، وهي منصة تجريبية (Pilot) تم استخدامها كجزء من الدراسة وبناءً على متطلباتها. استمرت الدراسة متاحة للجمهور لمدة أسبوعين بغرض تلقي الآراء والملاحظات، ولكن لم يتم استلام أي تعليقات خلال هذه الفترة.

تحديد مؤشرات الأداء

بالاتفاق مع فريق الوزارة ووحدة تقييم الأثر التنظيمي بمكتب رئيس الوزراء، اتفقنا على أن الخطة الاستراتيجية للوزارة هي نقطة البداية. عدلت الوزارة الخطة الاستراتيجية للعام 2024، وحددت أهداف ومؤشرات جديدة لتتناسب مع التشريعات الناظمة للحياة السياسية. وأثناء استعراض مؤشرات الأداء الرئيسية، حددت اللجنة بعض الثغرات ونقاط الضعف في مؤشرات الأداء الرئيسية التي تنعكس في الإطار أدناه.

كما اتفقت اللجنة على تقييم مؤشرين:

- **مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن.**
- **أداء الوزارة في التوعية على اهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.**

لتقييم النتائج، تم الاتفاق على قياس مؤشرات الأداء الرئيسية مقابل نتائج الانتخابات التي حدثت في 10 أيلول 2024. تم قياس مؤشرات الأداء الرئيسية وفقا للمعايير التالية:

- نسبة المسجلين في الأحزاب السياسية

- عدد المقترعات في الانتخابات

- نسبة النساء الحزبيات في مجلس النواب من الأعضاء الحزبيين

- عدد النساء في مجلس النواب نهج جمع البيانات

لتقييم أداء تنفيذ الوزارة (التدريب والمحاضرات والمواد التوعوية والدعم الذي تقدمه للشركاء) طورت اللجنة نهجاً مختلطاً لجمع البيانات: مراجعة مكتبية, تقييم الأداء (الاستبيان القبلي و البعدي), المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين :(KII).

لضمان جمع البيانات بأوسع نطاق ودقة ممكنة، ونظراً للتحديات في تحديد البيانات المتاحة، تم تحديد الشركاء وأصحاب المصلحة المشاركين بالمشاريع المنفذة من قبل الوزارة. في الإطار أدناه، تم التواصل من خلال مكتب الأمين العام (SG) مع الشركاء لتلقي جميع البيانات.

1- مراجعة مكتبية:

تم إجراء مراجعة وتصنيف جميع البيانات المستلمة من الشركاء وتضمينها في إطار رسم خرائط أصحاب المصلحة المرفق في الملحق أدناه. كما تم تصميم الإطار للسماح بإدخال مؤشرات الأداء لكل شريك حيث تمت إضافته لاحقاً إلى إطار التحليل. تم جمع البيانات باستخدام التقارير، تقارير التقييم، تقارير التقييم، تقارير النشاط، وتقييمات ما قبل وما بعد الأنشطة.

2- تقييم الأداء (الاستبيان القبلي و البعدي):

ستبيان لقياس الأداء: تم تطبيقه على عينة تجريبة خلال دورة تدريبية مع 20 مشاركاً. تم تعديله بعد التشاور مع الخبراء وتم إطلاقه عبر جميع الأنشطة التدريبية حتى آخر تدريب قبل الانتخابات.بناء على توصيات الخبراء وعمل الوزارة المستمر على تطوير فعالية النشاطات التي تنفذها وخصوصاً في فترة الانتخابات النيابية 2024، عمل فريق الوزارة على تطوير استمارة خاصة بالتقييم القبلي والتقييم البعدي لمختلف التدريبات والجلسات الحوارية وجلسات التثقيف التي نفذتها الوزارة في الفترة التي سبقت إجراء

الانتخابات النيابية في شهر أيلول 2024.تم توزيع هذه الاستمارات على المشاركين والمشاركات في الجلسات وتم جمعها وإدخالها إلكترونياً ومن ثم تحليل ما مجموعه 1000 استمارة تقييم قبلي وكذلك 1000 استمارة تقييم بعدي، وإجراء تحليل خاص بالاستمارة الخاصة بالإناث المشاركات في هذه النشاطات. تضمن هذه الاستمارة مجموعة من الأسئلة موزعة على النحو التالي:

- أسئلة ديمغرافية تشمل الفئة العمرية والمحافظة.
- أسئلة عن المشاركة في الحياة السياسية.
- أسئلة تقييميه لقياس معرفة المشاركات قبل وبعد عقد النشاطات.
- أسئلة لتقييم الوضع العام للجلسة من حيث المدرب(ة)، مكان التدريب، ووقت التدريب وغيره.

3- المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين :(KII)

تم تحديد قائمة من 30 خبيراً واختصاصياً، بما في ذلك بعض الشركاء. شملت القائمة أعضاء اللجنة الملكية وأمناء الأحزاب السياسية والأكاديميين ورؤساء مراكز الأبحاث والسياسات والناشطات النسائية والشباب وما إلى ذلك. تمت مشاركة المعايير في الملحق دون الأسماء لضمان الخصوصية. تم تشكيل فريق جمع البيانات من باحثين يتألفون من موظفي الوزارة وفريق دراسة قياس الأثر، حيث خضعوا لتدريب موحد يهدف إلى توحيد المنهجية في جمع البيانات لضمان الدقة والانسجام في النتائج.

اختيار العينة: تضمنت العينة مجموعة من الأفراد من خلفيات سياسية واجتماعية متنوعة، بهدف ضمان شمولية التحليل. تم توزيع أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم ضمن الفئات التالية:

- شخصيات حزبية: يتضمن هؤلاء ممثلين و ممثلات عن الأحزاب السياسية النشطة في الأردن، والذين لديهم اطلاع مباشر على تأثير التشريعات والتعديلات الدستورية المتعلقة بتمكين المرأة.
- شخصيات برلمانية: شملت هذه المجموعة أعضاء من البرلمان الأردني لديهم خبرة في العمل التشريعي والتعامل مع القوانين التي تؤثر على مشاركة المرأة في العمل السياسي.
- مؤسسات مجتمع مدني: تضم هذه الفئة ممثلين عن منظمات غير حكومية معنية بتمكين المرأة وتعزيز دورها في الحياة السياسية. يساهم هؤلاء في نقل تجاربهم ومعرفتهم حول التحديات التي تواجه النساء من خلال العمل المباشر معهن.
- مؤسسات تعليمية: شمل المشاركون في هذه الفئة ممثلين عن عمداء شؤون الطلبة في الجامعات الذين لديهم دور في تشكيل وعي الشباب والشابات بأهمية المشاركة السياسية.

تصميم المقابلات: تم تصميم أسئلة المقابلات لتعكس محاور التحليل الثلاثة الرئيسية:

- تأثير التعديلات الدستورية والقوانين الناظمة: هدفت الأسئلة في هذا المحور إلى تقييم تأثير التعديلات الدستورية الأخيرة على تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي، سواء من حيث الكوتا النسائية أو التعديلات المتعلقة بقانون الانتخاب. وتم استكشاف مدى فعالية هذه القوانين على أرض الواقع، وكيفية ترجمتها لزيادة التمثيل النسائي.
- دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: تركزت الأسئلة هنا على تحليل الجهود المبذولة من قبل الوزارة لتعزيز مشاركة المرأة، ومدى فعالية البرامج التي تنفذها الوزارة لدعم النساء، بالإضافة إلى تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير من خلال آراء المشاركين.
- التوصيات المستقبلية لتعزيز مشاركة المرأة: طلب من المشاركين تقديم آرائهم حول سبل تحسين برامج الوزارة وتقديم توصيات لضمان تأثير مستدام على تمكين المرأة. وتمت مناقشة مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تتبناها الوزارة للوصول إلى النساء في المناطق النائية، والاستفادة من التكنولوجيا لنشر الوعي.

جمع البيانات وتحليلها: أجريت المقابلات خلال شهري أيلول وتشرين الأول من عام 2024، وتم تسجيلها بعد موافقة المشاركين لضمان دقة التحليل. تم بعد ذلك تفريغ المقابلات وتحليلها باستخدام تحليل مضمون النصوص، وذلك لاستخراج الأفكار الرئيسية والاتجاهات المشتركة بين المشاركين. كما تم تصنيف المعلومات الناتجة وفقاً للمحاور الرئيسية التي استهدفتها الدراسة.

تم التركيز على تحديد النقاط المشتركة والاختلافات في وجهات نظر المشاركين حول القوانين والسياسات الحالية ودورها في تمكين المرأة. وقد ساهم تحليل المقابلات في فهم معمق للتحديات التي تواجهها المرأة في الأردن، وكيفية تطوير استراتيجيات فعالة لدعم مشاركتها السياسية.

4. **توظيف النتائج في التوصيات:** أُدمجت النتائج المستخلصة من المقابلات مع توصيات بناءً على تجارب المشاركين وملاحظاتهم، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الثقافية والاجتماعية والموارد المتاحة لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. كما تم تطوير مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى تعزيز فعالية البرامج الحالية للوزارة، بما في ذلك تحسين استراتيجيات التوعية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، واستخدام الوسائل الرقمية للوصول إلى شريحة أكبر من النساء.

تسهم هذه المنهجية الشاملة في تقديم تحليل متكامل لمشاركة المرأة السياسية في الأردن، وتقديم توصيات عملية لمساعدة الوزارة على تحقيق أهدافها في تمكين النساء من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

5. التحديات

من أبرز التحديات التي تواجه عملية تنفيذ تقييم الأثر التي أعاقت المزيد من التحليل الضروري بعد التنفيذ:

- يعد هذا أول تنفيذ لتقييم الأثر التنظيمي من قبل الوزارة.
- انتقل الموظفون الذين تم تدريبهم على تنفيذ تقييم الأثر التنظيمي إلى مهام أخرى ولم يشاركوا في هذه العملية.
- نقص البيانات والمعلومات المتعلقة بالبرامج التي تنفذها الوزارة مع الشركاء.
- عدم تفرغ فريق العمل الذي قام بالدراسة بالاضافة الى تعدد المهام المناطة للفريق غير الدراسة.
- عدم وجود قاعدة بيانات.
- عدم التعاون والأخير بمد الوزارة بالمعلومات من قبل شركاء حكوميين و غير حكوميين

قائمة أسماء فريق البحث أدناه:

اسم الباحث	اسم الباحث المساعد
د.جمان الدهامشة هبة الطورة قصي الزعبي د.اماني الريالات أحمد العجارمة محمد السلامات عروة عليان نايفة اللوزي بسام العتوم	عبير المحتسب بسمة الحاج رزان أبو سردانه سلام بني هاني

رابعا – نتائج التقييم اللاحق

في السنوات الأخيرة، اتخذ الأردن خطوات مهمة لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة من خلال تعديلات دستورية وتشريعات داعمة تهدف إلى تمكين النساء وإشراكهن في صنع القرار. ومع ذلك، فإن تحقيق مشاركة فعّالة ومستدامة للمرأة في الحياة السياسية لا يزال يواجه تحديات كبيرة، تتراوح بين العقبات الاجتماعية والثقافية ونقص الدعم المؤسسي.

تشير المقابلات إلى أن التعديلات الدستورية الأخيرة قد أسهمت في تحسين البيئة السياسية من خلال تخصيص كوتا أكبر للمرأة، مما يضمن لها تمثيلاً أفضل في البرلمان. ورغم أن الكوتا تشكل خطوة ضرورية نحو تحقيق تمثيل نسائي أكبر، إلا أن البعض يرى أن تأثيرها محدود على المدى البعيد، حيث قد تؤدي أحياناً إلى التركيز على الكوتا كآلية بحد ذاتها، دون استثمار كافٍ في تعزيز دور المرأة كمساهمة فاعلة في صنع القرار. وعليه، يشير المستجيبون والمستجيبات إلى أهمية تدعيم هذه التعديلات ببرامج تثقيفية وتوعوية تركز على بناء قدرات النساء، وتطوير مهاراتهن القيادية والسياسية.

كما تبرز من خلال المقابلات أهمية التعاون بين وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، حيث يُمكن لهذه الشراكات أن تلعب دوراً مهماً في نشر الوعي على مستوى المجتمع، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي قد تكون

فيها فرص وصول النساء إلى البرامج السياسية محدودة. وتقترح المقابلات إدراج مواضيع المشاركة السياسية ضمن المناهج الدراسية، وتنظيم فعاليات طلابية مثل نماذج البرلمانات التي تتيح للطالبات فرصة محاكاة العمل السياسي وتعزيز معرفتهن بأدوارهن كمواطنات فاعلات.

بالإضافة إلى ذلك، تسلط الضوء على أهمية استغلال التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي كأدوات فعّالة للوصول إلى شريحة واسعة من النساء، لا سيما في الأجيال الشابة. ويمكن للوزارة إطلاق حملات توعية رقمية موجهة للنساء، تتضمن مقاطع فيديو قصيرة ورسوم إنفوجرافيك توضيحية حول حقوقهن السياسية وكيفية المشاركة الفاعلة. وبحسب المقابلات، يعتبر استخدام الإعلام الرقمي عنصراً رئيسياً لجذب الشابات في العصر الرقمي الحالي.

تأثير التعديلات الدستورية والقوانين الناظمة على تعزيز مشاركة المرأة السياسية

شهد الأردن في السنوات الأخيرة مجموعة من التعديلات الدستورية التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. تعتبر هذه التعديلات جزءاً من خطة أكبر تهدف إلى تحديث النظام السياسي وتحقيق تمثيل أوسع للفئات المجتمعية المختلفة، بما في ذلك المرأة. وقد جاءت هذه الخطوات تلبيةً للتوجيهات الملكية بإطلاق إصلاحات تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل دور الفئات المهمشة. وذلك من خلال تشكيل لجنة ملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي ضمت 92 عضوا منهم 18 سيدة حيث تم خلال تقسيم اللجنة إلى لجان فرعية تخصيص لجنة المرأة وذلك إشارة واضحة إلى أهمية تعزيز مشاركة المرأة في جميع القوانين التي عملت عليها اللجنة.

التعديلات الدستورية وقانون الانتخاب

أجريت تعديلات هامة فيما يتعلق بالمرأة في الدستور ابتداء بإضافة كلمة الأردنيات على الفصل الثاني ليصبح عنوان الفصل حقوق الأردنيين والأردنيات كما تمت إضافة الفقرة6 من المادة 6 والتي كفلت فيها الدولة حقوق المرأة من أية نوع من أنواع التمييز والعنف وأما بالنسبة للتعديلات على قانون الانتخاب فقد أجريت تعديلات على قانون الانتخاب لتمكين المرأة من المشاركة بشكل أوسع في البرلمان والمجالس المحلية. بموجب القانون المعدل، يتم زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء (كوتا للنساء) بهدف ضمان حد أدنى من التمثيل النسائي في البرلمان وذلك برفع عدد المقاعد المخصصة من 15 إلى 18 مقعد بمعنى مقعد لكل دائرة انتخابية كما اشترط القانون وجود المرأة في القوائم الوطنية بأن تكون من أول ثلاث مقاعد ومن ثاني ثلاث مقاعد. وقد أشار عدد من المستجيبين إلى أن هذه الخطوة ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة تمثيل النساء في البرلمان الأردني بحيث وصلت 27 سيدة إلى البرلمان وهذه المرة الاولى في الاردن. لكن، هناك انقسامات حول فعالية هذا التمثيل، حيث يرى بعض المشاركين أن تخصيص المقاعد للنساء قد يؤدي أحياناً إلى تسليط الضوء على الكوتا بحد ذاتها كآلية لتحقيق الأهداف السياسية، دون التأكيد على دور المرأة كمساهمة فعّالة ومؤثرة في صنع القرارات.

تحديات تنفيذ التعديلات

رغم أهمية هذه التعديلات القانونية، فإن تنفيذها يواجه تحديات كبيرة على أرض الواقع. أشارت المقابلات إلى أن أحد أبرز التحديات هو العوائق الثقافية والاجتماعية، حيث توجد تصورات نمطية تفضل الرجال على النساء في ميدان السياسة. يعزو المشاركون ذلك إلى أن بعض الشرائح المجتمعية تفتقر إلى الوعي الكافي بدور المرأة وقدراتها في المجال السياسي. من هنا، تبرز الحاجة إلى حملات توعية طويلة الأمد تستهدف تغيير هذه الأفكار المغلوطة، وتسعى إلى تسليط الضوء على مساهمات المرأة وقدرتها على تحقيق أثر إيجابي في المجال السياسي.

يضاف إلى ذلك، أن بعض الأحزاب السياسية لا تزال تتردد في ترشيح نساء للمقاعد البرلمانية، حيث تواجه النساء صعوبة في الوصول إلى مواقع قيادية داخل الأحزاب نفسها. فقد ذكرت بعض النساء اللواتي خضن الانتخابات أنهن شعرن بعدم توافر الدعم الكافي من قيادات الأحزاب، وهو ما أثر سلباً على فرصهن في الوصول إلى مناصب برلمانية عبر التصويت المباشر، مما يجعلهن يعتمدن بشكل أساسي على الكوتا كوسيلة للوصول.

دور الكوتا النسائية

الكوتا النسائية، رغم أنها خطوة مهمة لزيادة تمثيل النساء، إلا أن هناك من يراها وسيلة غير كافية لتحقيق مشاركة متكافئة. فبينما تضمن الكوتا حداً أدنى من التمثيل، إلا أنها قد تحد أحياناً من حجم التأثير الذي يمكن للنساء أن يحققه في البرلمان. فبعض المشاركين أشاروا

إلى أن النساء اللواتي يتم انتخابهن عبر الكوتا قد يُنظر إليهن بشكل سلبي، حيث يُعتبر أن وصولهن للبرلمان لم يكن نتيجةً مباشرة لاختيار الناخبين بقدر ما هو نتيجة للتوزيع الإلزامي للمقاعد.

رغم ذلك، هناك من يرى أن الكوتا تشكل خطوة ضرورية لا بد منها لتحقيق التمثيل المتوازن كمرحلة أولية. حيث تشير بعض المقابلات إلى أن هذه الكوتا تسهم في رفع الوعي لدى الأجيال الجديدة حول أهمية التمثيل النسائي وتحث الأحزاب على تبني نساء كمرشحات محتملات. كما أن الكوتا قد تسهم في تهيئة بيئة تشريعية تدعم النساء وتزيد من مشاركتهن في السنوات المقبلة، خاصة إذا ترافقت مع حملات توعوية وتدريبية تسلط الضوء على دور النساء وتوفر لهن المهارات اللازمة لتبوء مناصب قيادية.

تعزيز دور المرأة في العمل السياسي

أوضح العديد من المشاركين في المقابلات أن تأثير التعديلات الدستورية يظل محدوداً إذا لم يترافق مع برامج تدعم مشاركة المرأة على مستويات متعددة. أهمها العمل على تغيير الثقافة المجتمعية بما يتعلق بمشاركة المرأه السياسية كما أشارت الآراء إلى ضرورة التركيز على تعزيز قدرات النساء وبناء الثقة بالنفس من خلال ورش العمل والتدريب المكثف، بالإضافة إلى توفير فرص للتواصل مع القيادات السياسية. حيث يمكن للمرأة، من خلال هذه الفرص، أن تتعلم آليات اتخاذ القرارات وبناء التحالفات السياسية، ما يعزز من دورها في المؤسسات التشريعية.

إضافةً إلى ذلك، يُقترح إطلاق برامج تعليمية توعوية في الجامعات والمدارس تسلط الضوء على أهمية دور المرأة في العمل السياسي، وضرورة مشاركتها في صنع القرار. يشير المستجيبون إلى أن هذه البرامج قد تلعب دوراً مهماً في تغيير النظرة المجتمعية حول المرأة، وتؤدي إلى خلق ثقافة جديدة تتبنى المساواة في الفرص بين الجنسين.

الآثار طويلة الأمد للتعديلات

أحد الجوانب المثيرة للاهتمام التي تم الإشارة إليها هو التأثيرات طويلة الأمد للتعديلات الدستورية على المشهد السياسي النسائي. فمن خلال تخصيص مقاعد للمرأة، يتم تشجيع الأجيال الجديدة من النساء على النظر إلى السياسة كخيار مهني محتمل. وقد أشار عدد من المستجيبين إلى أن هناك اهتماماً متزايداً من الفتيات الشابات بالسياسة، حيث يعتبرن أن الإصلاحات الأخيرة قد فتحت أمامهن الأبواب للانخراط في العمل العام.

رغم هذا الاهتمام، أشار بعض المستجيبين إلى أن النظام الانتخابي الحالي يتطلب تحسينات إضافية ليكون أكثر دعماً للنساء. فقد أوضح البعض أن التحديات التي تواجه النساء لا تقتصر على الوصول إلى البرلمان، بل تمتد إلى الصعوبات في تولي مناصب مؤثرة داخل لجان البرلمان أو الهيئات التنفيذية. كما أن العمل السياسي للمرأة قد يتعرض لتحديات اجتماعية مثل النظرة السلبية أو الانتقادات غير المبررة، وهو ما يؤثر على ثقة النساء بأنفسهن ويحد من قدرتهن على اتخاذ قرارات جريئة.

دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تفعيل دور المرأة في العمل السياسي

تضطلع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بدور مهم في دعم وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الأردن. على مدى السنوات الماضية، ركزت الوزارة على تنفيذ برامج توعوية وسياسات تهدف إلى تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في العمل السياسي. وخاصة في ضوء انشاء قسم خاص للمرأة في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ومع ذلك، تُظهر نتائج المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة أن هناك حاجة ملحة لتحسين وتطوير هذه البرامج لضمان تأثير أكبر وأكثر استدامة على مشاركة المرأة السياسية.

البرامج التوعوية والتدريبية

تشمل برامج الوزارة الحالية حملات توعوية تهدف إلى رفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي. وقد أكدت المقابلات أن هذه البرامج تُعد خطوة إيجابية، إلا أن المشاركين يرون أن تأثيرها ما يزال محدوداً بسبب قصر مدتها واعتمادها على أساليب تقليدية لا تتماشى مع التطورات الحالية في مجال التواصل الرقمي. أفادت بعض المشاركات أن الوزارة تعتمد على ورش العمل والمحاضرات التقليدية التي قد لا تكون مؤثرة بما يكفي للوصول إلى النساء في المناطق النائية أو النساء الشابات اللاتي يُفضلن وسائل تواصل أكثر حداثة وتفاعلاً.

بناءً على ذلك، يقترح المشاركون تبني الوزارة استراتيجيات تواصل تفاعلية تتماشى مع التوجهات الرقمية الحديثة، مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإنتاج ونشر محتوى مرئي توعوي يمكن أن يصل إلى شريحة أوسع من النساء. على سبيل المثال، يمكن للوزارة إنتاج

مقاطع فيديو توعوية قصيرة ومؤثرة حول قصص نجاح نساء في العمل السياسي، وكذلك إرشادات حول كيفية الانخراط في الحياة السياسية. إضافة إلى ذلك، يمكن استخدام بث مباشر عبر الإنترنت لورش العمل والندوات حتى تتمكن النساء من مختلف المناطق من المشاركة عن بُعد. على أن تكون هذه البرامج التوعوية معدة ضمن خطة طويلة الأمد لا تقتصر على فترات الانتخابات فقط وذلك لضمان تحصيل تغيير مجتمعي

الشراكات مع منظمات المجتمع المدني

تظهر المقابلات أن الشراكات مع منظمات المجتمع المدني تعتبر أداة فعالة في دعم جهود الوزارة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. تلعب هذه المنظمات دوراً هاماً في نشر الوعي على المستوى المحلي، خاصةً في المناطق التي قد يكون لدى الوزارة فيها محدودية في الوصول. وأكد المشاركون أن العمل المشترك بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يسهم في تقديم برامج توعوية متخصصة تلبي احتياجات النساء بشكل مباشر، حيث يمكن لهذه المنظمات توفير الدعم اللوجستي والمعرفي للوزارة للوصول إلى نساء الريف والمجتمعات المهمشة، فضلاً عن تقديم برامج تدريبية تعزز قدراتهن القيادية.

ومن بين الاقتراحات التي قدمها المشاركون، تعزيز التعاون مع الجمعيات النسائية المعروفة بعملها في مجال حقوق المرأة، إذ أن هذه الجمعيات تمتلك فهماً عميقاً للتحديات التي تواجه النساء، وقدرة أكبر على إيصال رسائل الوزارة بطريقة ملائمة وفعالة. يمكن للوزارة أن تعمل مع هذه المنظمات لتنظيم ورش عمل وجلسات توعوية خاصة بالنساء في المناطق النائية أو المحافظات التي لا تتوفر فيها فرص كثيرة للتواصل مع المؤسسات الحكومية. كما يمكن أيضاً عقد شراكات طويلة الأمد مع هذه المنظمات لتنفيذ برامج مشتركة تسعى إلى دعم النساء المرشحات للانتخابات.

التحديات في تحقيق استدامة البرامج

أشار العديد من المستجيبين إلى أن البرامج التي تقدمها الوزارة غالباً ما تكون محدودة الأمد ومرتبطة بالأحداث السياسية الكبرى، مثل الانتخابات. ورغم أن هذه البرامج تمثل إضافة جيدة، إلا أنها لا تسهم بشكل كافٍ في خلق تأثير طويل الأمد على مشاركة المرأة. وبناءً على ذلك، أكد المشاركون على ضرورة تبني الوزارة لخطط طويلة الأمد تضمن استدامة التأثير وتركز على توعية النساء وتعزيز مشاركتهن السياسية بشكل مستمر.

يرى المشاركون أن وجود خطط طويلة الأمد سيسهم في توفير الوقت الكافي لتقييم مدى فعالية البرامج وإجراء التعديلات الضرورية لتعزيز أثرها. بالإضافة إلى ذلك، يقترح المشاركون أن تعمل الوزارة على دمج هذه البرامج ضمن المناهج التعليمية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، لضمان أن يكون الجيل الناشئ مدركاً لأهمية دور المرأة في السياسة. هذه الاستراتيجية يمكن أن تساهم في تعزيز ثقافة المشاركة السياسية منذ الصغر، وتطوير وعي الفتيات الصغيرات حول قدرتهن على التأثير والمساهمة في صنع القرار.

دعم النساء في السياسة والقيادة

أكدت المقابلات على أهمية دور الوزارة في توفير التدريب والتوجيه للنساء اللاتي يطمحن لدخول عالم السياسة، وذلك لضمان جاهزيتهن وقدرتهن على مواجهة التحديات. يرى المشاركون أن الوزارة بحاجة إلى تبني برامج تدريبية تركز على تطوير مهارات القيادة، والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية، وفهم آليات العمل السياسي. يمكن لهذه البرامج أن تتضمن جلسات توجيه مع نساء قويات وملهمات في المجال السياسي، وكذلك ورش عمل حول كيفية التعامل مع وسائل الإعلام والتواصل الفعّال مع الجمهور.

بالإضافة إلى ذلك، يوصي المشاركون بتطوير برامج توجيه ودعم للنساء المنتخبات حديثاً، حيث يواجهن غالباً تحديات تتعلق بالتكيف مع البيئة السياسية والعمل تحت ضغط المجتمع الذي قد يحمل آراء متحفظة حول دور المرأة في السياسة. يمكن للوزارة تقديم هذا الدعم من خلال توفير شبكات تواصل تضم نساءً منتخبات في مناصب قيادية، لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وتعزيز الثقة بالنفس بين النساء المشاركات.

التوعية المجتمعية وأهمية تغيير المفاهيم

من أجل تحقيق مشاركة مستدامة للمرأة في الحياة السياسية، يجب على الوزارة العمل على تغيير المفاهيم التقليدية السائدة التي قد تعيق انخراط المرأة في هذا المجال. تشير المقابلات إلى أن التحديات الاجتماعية والثقافية ما زالت تلعب دوراً في تثبيط مشاركة المرأة السياسية. وللتغلب على ذلك، يحتاج الأمر إلى إطلاق حملات توعية تستهدف المجتمع بشكل عام، وخاصة في المناطق التي قد تشهد تحفظات أكبر حول دور المرأة في السياسة.

يمكن أن تتضمن هذه الحملات شراكة مع القادة المجتمعيين والدينيين، الذين يتمتعون بتأثير كبير على الأفراد، لتوعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار. كما يقترح المشاركون أن تتعاون الوزارة مع وسائل الإعلام لبث رسائل توعوية تسلط الضوء على أهمية التنوع بين الجنسين في العمل السياسي، وكيفية تأثيره الإيجابي على صنع القرارات العامة.

تبني التكنولوجيا لتمكين المرأة

في العصر الرقمي، يتعين على الوزارة استغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا للوصول إلى النساء في جميع أنحاء المملكة. يمكن للوزارة إطلاق منصات إلكترونية تقدم محتوى توعوياً وتدريبياً يمكن للنساء الوصول إليه بسهولة، بما في ذلك الأدوات الإلكترونية مثل النشرات الرقمية، والاستبيانات التفاعلية، والمواد التدريبية المصورة. يمكن أيضاً تنظيم ندوات وحلقات نقاش عبر الإنترنت تتيح للنساء من مختلف المناطق المشاركة والتفاعل مع قيادات نسائية.

بالإضافة إلى ذلك، تقترح المقابلات أن تستفيد الوزارة من وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل توعوية وإبراز دور النساء الرائدات في السياسة، حيث يمكن أن يساهم ذلك في تعزيز الثقة لدى الفتيات والنساء في قدرتهن على النجاح في هذا المجال. من خلال حملات توعية رقمية، يمكن للوزارة استهداف النساء الشابات اللواتي يشكلن جزءاً كبيراً من المجتمع.

وبشكل مختصر، يلعب دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية دوراً محورياً في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، هناك حاجة ماسة لتطوير البرامج وتبني استراتيجيات أكثر استدامة وابتكاراً، لتمكين المرأة في هذا المجال. إن تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، وتبني التكنولوجيا كأداة للتوعية، والعمل على تغيير المفاهيم الثقافية، تعتبر كلها استراتيجيات هامة للوصول إلى مشاركة سياسية شاملة ومستدامة للمرأة. من خلال هذه التحسينات، يمكن للوزارة أن تضمن تحقيق تمثيل عادل وشامل للنساء في العمل السياسي، مما يسهم في تحقيق مجتمع أكثر توازناً وديمقراطية.

التوصيات لتحسين برامج الوزارة وتعزيز مشاركة المرأة

في ظل التحديات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على مشاركة المرأة في العمل السياسي في الأردن، تظهر الحاجة إلى تطوير برامج شاملة ومستدامة تهدف إلى دعم تمكين المرأة وزيادة مشاركتها السياسية. من خلال تحليل المقابلات، تم تحديد مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تعزز فعالية وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تعزيز دور المرأة السياسي، وتوسيع نطاق مشاركة النساء في الحياة السياسية. وفيما يلي بعض التوصيات المحورية:

تطوير برامج طويلة الأمد ومستدامة

أظهرت التحاليل الحاجة الملحة لتبني الوزارة برامج توعوية وتثقيفية طويلة الأمد، بدلاً من الاقتصار على حملات موسمية مرتبطة بالأحداث الانتخابية. ينبغي للوزارة وضع استراتيجيات تمتد على مدار العام تهدف إلى تعزيز الوعي السياسي للمرأة وتزويدها بالمعرفة اللازمة للانخراط في العمل السياسي. يمكن أن تشمل هذه البرامج ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة تقدم بشكل منتظم في جميع المحافظات والمناطق، بما في ذلك المناطق النائية التي قد تواجه نساؤها صعوبات أكبر في الوصول إلى المعلومة والمشاركة في الفعاليات التوعوية.

توصي المقابلات بأن تستند هذه البرامج إلى احتياجات النساء المشاركات، حيث يمكن للوزارة التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية في إعداد تقييمات دورية للاحتياجات، مما يضمن ملاءمة البرامج وتلبية تطلعات النساء في مختلف الفئات العمرية والمستويات.

تطوير خطة استراتيجية طويلة الأمد

بناء على ما ورد في المقابلات نقترح على وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية تطوير خطة استراتيجية وطنية طويلة الأمد (على غرار الخطة الوطنية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة - أو الخطة التنفيذية لمشروع قرار مجلس الأمن1325) للتعاون كافة الجهات المحلية والدولية في تنفيذ هذه البرامج تحت إشراف ومتابعة الوزارة وهذا النهج سيساعد الوزارة على تنفيذ برامجها بشكل فعال ومنتشر على أن تشمل الاستراتيجية معايير للمتابعة والتقييم لضمان جودة البرامج المقدمة ونقترح هنا بأن يتم تنفيذ كافة البرامج والأنشطة على مدى فترة أربع سنوات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حوار مستمر، وبناء الثقة، وتحسين النتائج الوطنية لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية

تشير المقابلات إلى أن التعاون مع المؤسسات التعليمية، سواء على مستوى المدارس أو الجامعات، يمكن أن يسهم في بناء جيل واعٍ سياسياً من النساء والفتيات. من خلال إدراج مواضيع تتعلق بالمشاركة السياسية والحقوق السياسية ضمن المناهج الدراسية، يمكن للوزارة نشر ثقافة المشاركة السياسية بين الطالبات منذ سن مبكرة.

توصي المقابلات بضرورة إشراك المدارس والجامعات في برامج تدريبية مثل نماذج البرلمانات الطلابية، التي توفر للطالبات فرصة محاكاة العمل السياسي، والتعرف على أدوارهن في النظام الديمقراطي. يمكن أن تستفيد الوزارة من هذه الأنشطة من خلال بناء شراكات مع المؤسسات التعليمية لتنظيم فعاليات مثل ورش العمل التدريبية التي تتناول مواضيع مثل كيفية التصويت، والتثقيف حول المبادئ الديمقراطية، وتطوير مهارات القيادة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للوزارة تنظيم مسابقات ومؤتمرات طلابية تشجع الطالبات على تقديم مشاريع سياسية تركز على القضايا التي تهم النساء، مما يساهم في توجيه الأنظار إلى التحديات التي تواجه المرأة في العمل السياسي، وتشجيع مزيد من الفتيات على المشاركة الفعالة في العمل العام.

التوسع في استخدام الإعلام الرقمي

الاعتماد على وسائل الإعلام الرقمية والتكنولوجيا الحديثة يمكن أن يكون أداة فعالة للوصول إلى شريحة واسعة من النساء، وخاصة في الأجيال الشابة. وبحسب المقابلات، فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يعد أمراً ضرورياً للوصول إلى النساء في المناطق النائية أو اللواتي لا يستطعن حضور الفعاليات بشكل شخصي. يمكن للوزارة إطلاق حملات توعية رقمية تستهدف النساء وتعرفهن بحقوقهن السياسية وكيفية المشاركة في الحياة السياسية.

ينصح المشاركون باستخدام وسائل مثل مقاطع الفيديو التثقيفية القصيرة، ورسوم الإنفوجرافيك التوضيحية، والبث المباشر للتفاعل مع النساء والإجابة على استفساراتهن. كما يمكن للوزارة إعداد تطبيقات للهواتف الذكية تحتوي على معلومات حول الحقوق السياسية للنساء، وأدوات تساعدهن على التعرف على القوانين الانتخابية وأدوار الأحزاب السياسية.

توفير الدعم الفني والتدريب للمرشحات

بحسب المقابلات، فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه النساء في العمل السياسي هو عدم توفر الدعم الفني الكافي لمساعدتهن في الحملات الانتخابية وفي أداء أدوارهن السياسية. تحتاج النساء اللواتي يرغبن في خوض الانتخابات أو العمل في السياسة إلى دعم متواصل من الوزارة، بما في ذلك توفير التدريب على إدارة الحملات الانتخابية، ومهارات التواصل السياسي، وكيفية بناء استراتيجيات فعالة للوصول إلى الناخبين.

يمكن للوزارة تنظيم برامج توجيهية تجمع النساء المرشحات مع شخصيات نسائية ناجحة في المجال السياسي لتبادل الخبرات ونقل المعرفة. كما يمكن توفير فرق دعم تقنية تقدم الاستشارات اللازمة في مجالات التحليل السياسي، وإدارة الموارد، والتواصل الإعلامي. ويوصي المستجيبون أيضاً بتقديم برامج توعية للنساء المنتخبات لدعمهن خلال فترة عملهن، حيث يواجهن غالباً تحديات تتعلق بالتمييز أو الافتقار إلى الخبرة المؤسسية.

التشجيع على إطلاق مبادرات مجتمعية

من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، يمكن للوزارة إطلاق مبادرات مجتمعية تستهدف النساء في مختلف المناطق وتوفر لهن منصات للتعبير عن آرائهن ومناقشة قضاياهن السياسية. ينصح المشاركون في المقابلات بتنظيم فعاليات مجتمعية مثل الجلسات الحوارية وورش العمل المحلية التي تتيح للنساء التعرف على أهمية المشاركة السياسية ودورهن في صنع القرارات السياسية.

يمكن للوزارة دعم إنشاء مجالس محلية أو لجان استشارية تضم نساء من مختلف الفئات العمرية والمهنية لمناقشة التحديات التي تواجه المرأة في العمل السياسي وتقديم توصيات حول كيفية تجاوزها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للوزارة تنظيم مسابقات وفعاليات تفاعلية تهدف إلى تسليط الضوء على قضايا النساء في السياسة، وتشجيع المجتمع على دعم النساء الراغبات في الترشح للمناصب السياسية.

تنظيم حملات إعلامية لتغيير التصورات الثقافية

تشير نتائج المقابلات إلى أن أحد أكبر العوائق التي تواجه مشاركة المرأة السياسية هو التصورات الثقافية السلبية حول دور المرأة في السياسة. ولذلك، فإن الوزارة تحتاج إلى تنظيم حملات إعلامية مستمرة تهدف إلى تغيير هذه التصورات، وتسليط الضوء على النساء اللواتي قدمن إسهامات مهمة في العمل السياسي.

يمكن تنظيم حملات توعية تستهدف المجتمع ككل، وتركز على قصص النجاح للنساء في السياسة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي. ويمكن أيضاً دعوة رجال الدين والشخصيات المؤثرة للمشاركة في هذه الحملات، حيث يمكن أن يكون لرأيهم تأثير إيجابي في تغيير التصورات الثقافية.

إشراك النساء في صنع القرار داخل الوزارة

بحسب المقابلات، هناك حاجة ماسة لأن تشمل الوزارة النساء في مواقع صنع القرار ضمن هيكلها التنظيمي. يمكن للوزارة تشجيع تعيين نساء في مناصب قيادية، وتعزيز دورهن في تخطيط وتنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بالمرأة. إن إشراك النساء في صنع القرار يعزز من فعالية البرامج الموجهة للنساء، حيث يمكنهن تقديم رؤى وأفكار تستند إلى تجربتهن المباشرة.

إن تعزيز مشاركة المرأة السياسية في الأردن يتطلب جهوداً شاملة ومستدامة من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. من خلال تنفيذ التوصيات السابقة، يمكن للوزارة أن تساهم في تحقيق تحول نوعي في دور المرأة السياسي، وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة والتقدم الديمقراطي. يبقى الاستثمار في النساء وتمكينهن سياسياً خطوة ضرورية نحو بناء مجتمع يشمل الجميع ويعبر عن تطلعاتهم.

يعكس هذا التحليل أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال تبني استراتيجيات شاملة وطويلة الأمد تهدف إلى تمكين النساء وتوفير الفرص لهن للانخراط بشكل فعّال في المشهد السياسي. ورغم الإنجازات التي تحققت حتى الآن، يبقى هناك الكثير الذي يمكن القيام به لتحقيق مشاركة أكثر استدامة وتأثيراً للمرأة في صنع القرار.

من خلال تنفيذ التوصيات المقترحة، والتي تشمل تطوير برامج تدريبية موجهة للنساء، تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، الاستفادة من الإعلام الرقمي، وإطلاق حملات توعية تهدف إلى تغيير التصورات الثقافية حول دور المرأة في السياسة، يمكن للوزارة المساهمة في بناء بيئة سياسية أكثر شمولية وتنوعاً. كما أن دعم النساء المنتخبات وتوفير الإرشاد المستمر لهن يمكن أن يزيد من تأثيرهن في المشهد السياسي ويشجع المزيد من النساء على دخول المجال السياسي

في الختام، يتطلب تعزيز مشاركة المرأة السياسية في الأردن تكاملاً بين الجهود الحكومية، مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية. من خلال التعاون بين هذه الأطراف، يمكن تحقيق مجتمع سياسي يعكس تطلعات النساء ويتيح لهن المشاركة الكاملة في صنع القرار، مما يسهم في تحقيق التوازن والتقدم الديمقراطي والتنمية المستدامة التي تخدم المجتمع ككل.

عند تحليل نتائج الاستمارات، انقسمت المشاركات في الجلسات حسب الفئات العمرية كما يلي:

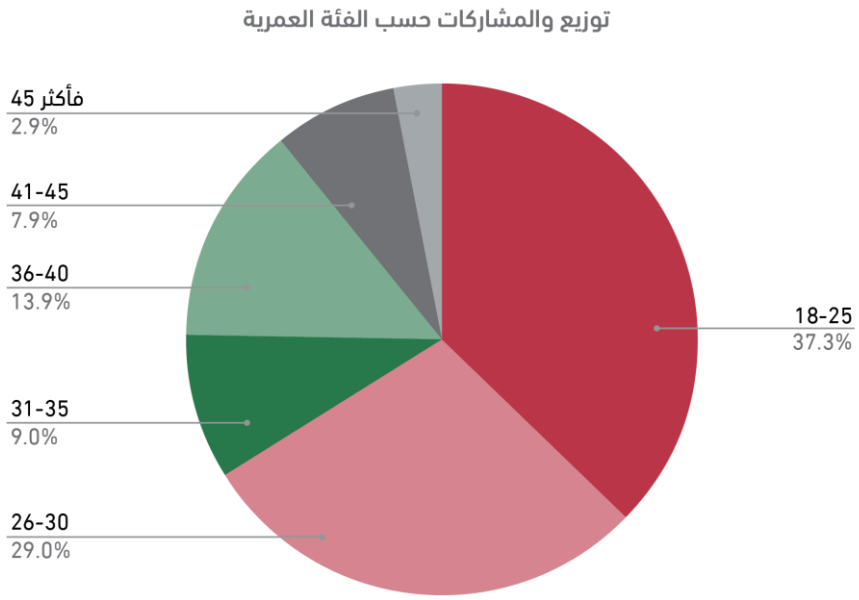

أما بخصوص التوزيع حسب المحافظات، فكان كما يلي:

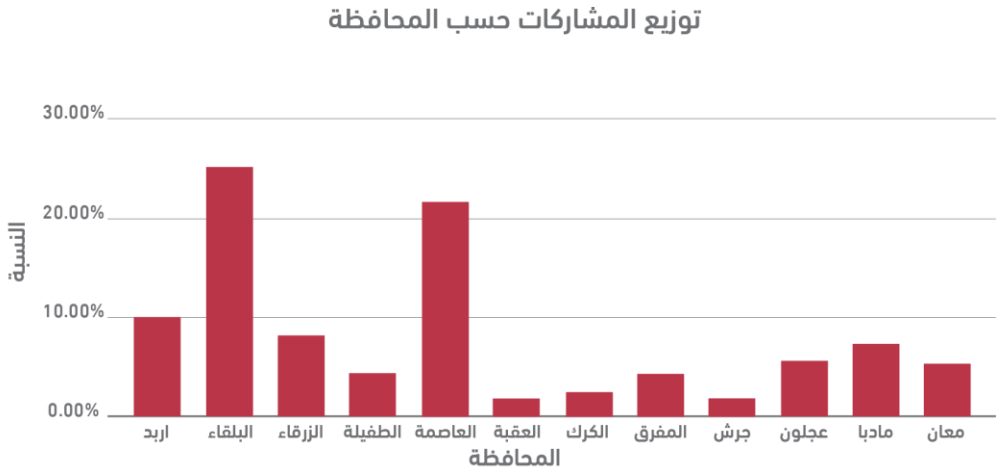

تبين نتائج تحليل ومقارنة الأسئلة في النموذجين القبلي والبعدي ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الإجابات الصحيحة على مختلف الأسئلة التي تم طرحها على المشاركات لقياس استفادتهن من المعلومات التي تلقينها خلال الجلسات والورشات والتدريبات التي عقدتها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

وتالياً عدد من الأمثلة على تحليل الإجابات والمقارنة بين استمارتي التقييم القبلي والبعدي:

السؤال: عرف قانون الأحزاب (2022) الحزب بأنه:

- الحزبُ تنظيم سياسي وطنيّ، يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلميّة ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقاً للمادة (35) من الدستور (إجابة صحيحة).
- الحزب السياسي هو تنظيم ديمقراطي يمارس العملية الديمقراطية داخل الحزب بانتخاب أعضائه لتولي المناصب القيادية في الحزب ووضع الرؤى والأهداف الاستراتيجية، وخارج الحزب بالمشاركة في الانتخابات بمستوياتها المختلفة (إجابة خاطئة).
- كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية (إجابة خاطئة).
- مجموعة من الأشخاص يؤمنون بفكرة معينة يسعون لتطبيقها، أو إن لهم مجموعة من المصالح يريدون حمايتها والدفاع عنها فيعملون على تشكيل تنظيم سياسي لتحقيق تلك المصالح والأهداف باستخدام أساليب سياسية وفقاً لأحكام الدستور والقانون (إجابة خاطئة).

عرف قانون الأحزاب (2022) الحزب بأنه	التقييم القبلي	التقييم البعدي
إجابة خاطئة	47.64٪	9.89٪
إجابة صحيحة	52.36٪	90.11٪

وهنا يلاحظ ارتفاع نسبة الإجابة الصحيحة ووصلها إلى ما يزيد عن 90٪ من عينة المشاركات التي تم إدخال استماراتهن للتحليل مقارنة مع 52٪ من الإجابات الصحيحة قبل حضور النشاط الذي عقدته الوزارة.

السؤال: من شروط تشكيل القوائم المحلية:

- يجب أن تتضمن عدد من المترشحين لا يقل عن (2) ولا يزيد عن (7) مقاعد (إجابة خاطئة).
- يجب أن تتضمن عدد من المترشحين لا يقل عن (2) ولا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة (إجابة صحيحة).
- يجب أن تتضمن عدد من المترشحين لا يقل عن (3) ولا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة (إجابة خاطئة).

من شروط تشكيل القوائم المحلية	التقييم القبلي	التقييم البعدي
إجابة خاطئة	54.83٪	5.17٪
إجابة صحيحة	45.17٪	94.83٪

بالاعتماد على الجدول السابق، يتبين ارتفاع نسبة الإجابات الصحيحة ووصلها إلى ما يقارب 95٪ من عينة المشاركات التي تم إدخال استماراتهم للتحليل مقارنة مع 45٪ من الإجابات الصحيحة قبل حضور النشاط الذي عقدته الوزارة.

السؤال: في القائمة النسبية المفتوحة يمكن للناخب:

- التصويت لأكثر من قائمة (إجابة خاطئة).
- التصويت للقائمة فقط (إجابة خاطئة).
- التصويت للقائمة وله الحق في التصويت لمن يشاء داخل القائمة ذاتها (إجابة صحيحة).

- التصويت لمن يشاء داخل أكثر من قائمة (إجابة خاطئة).

في القائمة النسبية المفتوحة يمكن للناخب	التقييم القبلي	التقييم البعدي
إجابة خاطئة	55.28٪	16.40٪
إجابة صحيحة	44.72٪	83.60٪

وهنا يلاحظ ارتفاع نسبة الإجابة الصحيحة ووصلها إلى ما يقارب 84٪ من عينة المشاركات التي تم إدخال استماراتهن للتحليل مقارنة مع 44٪ من الإجابات الصحيحة قبل حضور النشاط الذي عقدته الوزارة.

كذلك، قيمت المشاركات في مختلف أنشطة الوزارة التوعوية حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2024 نوعية هذه النشاطات بشكل ممتاز، من حيث تقديم المعلومات ومكان ووقت إجراء الأنشطة، وتالياً نسب التحليل وإجابات عينة المشاركين والمشاركات التي تم إدخال استماراتهم للتحليل.

السؤال: هل المدرب متمكن؟

هل المدرب متمكن؟	النسبة
لا	8.99٪
نعم	91.01٪

السؤال: هل تمكن المدرب من توصيل المعلومات؟

هل تمكن المدرب من توصيل المعلومات؟	النسبة
لا	6.29٪
نعم	93.71٪

السؤال: هل وقت التدريب مناسب؟

هل وقت التدريب مناسب؟	النسبة
لا	13.03٪
نعم	86.97٪

السؤال: هل مكان التدريب مناسب؟

هل مكان التدريب مناسب؟	النسبة
لا	14.38٪

نعم	85.62٪

ملخص للتقرير

التوصيات لتعزيز مشاركة المرأة

تظهر نتائج التحليل أن التعديلات الدستورية الأخيرة والتشريعات الناظمة قد أسهمت بشكل فعّال في رفع نسبة التمثيل النسائي، لكنها بحاجة إلى دعم إضافي على المستوى الاجتماعي والثقافي. ومن خلال تنفيذ التوصيات، يمكن للوزارة أن تضمن تأثيراً أعمق ومستداماً لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما يسهم في تحقيق تمثيل أكثر توازناً وعدلاً بين الجنسين.

يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية ولتحسين أداء الوزارة من خلال:

- خطة إستراتيجية: وضع خطة إستراتيجية مع مؤشرات وخطة عمل تفعل على السنوات الأربع القادمة, واقعية مدعمة بميزانية تتناسب مع حجم العمل المطلوب.
- برامج تدريب وتوعية: دعم النساء من خلال برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز مهاراتهن في مجال القيادة السياسية، مثل مهارات التفاوض، التواصل، وفهم القانون.
- حملات توعية مجتمعية: إطلاق حملات تهدف إلى تغيير النظرة المجتمعية للمرأة في السياسة، من خلال قصص نجاح نسائية وإبراز التأثير الإيجابي للمرأة في صنع القرارات السياسية.
- شراكات مع منظمات المجتمع المدني: التعاون المستمر والتفاعلي مع مؤسسات المجتمع المدني لإنشاء منصات حوارية تشجع النساء على المشاركة في الحياة السياسية، وتقدم لهن فرصاً للتواصل مع قيادات من الأحزاب والمجتمع المدني.
- دعم النساء المنتخبات: توفير الدعم المستمر للنساء اللواتي يصلن إلى البرلمان لضمان استمرارية تأثيرهن، بما يشمل برامج تطوير المهارات وفرص التعاون مع نواب آخرين لتوسيع نطاق تأثيرهن .
- التوسع في استخدام التكنولوجيا: استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول أهمية مشاركة المرأة وتسهيل تواصل النساء مع الناخبين، مما يعزز حضورهن الرقمي ويزيد من تفاعل المواطنين مع حملاتهن .

تحسين الاداء:

- تطوير اليات العمل الالكتروني لحفظ المعلومات والبيانات بشكل علمي وعملي.
- اعتماد نموذج التقييم القبلي والبعدي ينفذ بشكل دائم في جميع أنشطة وجلسات الوزارة بحيث يعمل هذا التقييم على تطوير نوعية وكفاءة هذه الأنشطة.
- اعتماد نماذج التقييم إلكترونياً لضمان دقة المعلومات وسهولة تحليلها، وخصوصاً أن أعداد المستفيدين والمستفيدات في الغالب تكون كبيرة مما يقلل الحاجة إلى موارد بشرية كبيرة لإدخال البيانات الورقية.
- أن يتم تقييم التحليل بشكل دوري ومنتظم ليصار إلى إعادة هيكلة البرامج التدريبية وتطويرها وتحسينها حسب مخرجات التقييم.
- ضرورة عقد دورة تدريب مدربين ومدربات في بداية كل حملة توعوية أو تدريبية لضمان توحيد اللغة والسياق للمدربين والمدربات، بالإضافة إلى تزويد المدربين والمدربات المعتمدين بحقيبة تدريبية تتضمن المادة التدريبية وتفاصيل الجلسات وتمارين التدريب وكسر الجمود وأنشطة تفاعلية تجذب الفئات المستهدفة.
- أن تكون مدة الجلسات التدريبية أو التوعوية أطول من ساعتين، بحيث يمكن تقسيم المادة المطلوبة على سلسلة جلسات لضمان وصول المعلومة كاملة بطريقة مقبولة.
- التركيز على آلية اختيار الفئات المستهدفة من الجلسات التوعوية أو التدريبية على أن تكون من الفئات المحتاجة لهذا النوع من المعلومات مع ضرورة مراعاة التوزيع الجندري.
- ضرورة أن تتضمن الجلسات مواضيع عن أهمية مشاركة المرأة السياسية، وذلك يتم بمراجعة المواد التدريبية أو التوعوية من منظور النوع الاجتماعي.

وفي الختام، توضح الدراسة بوضوح أن الإصلاحات التشريعية gوتحسين دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن قد حقق بعض النتائج الإيجابية. فقد أرست الإصلاحات التشريعية المساواة من خلال الإطار القانوني والسياسي من خلال نظام الحصص، وقانون الأحزاب السياسية، والقوانين الانتخابية.

ويشير التحليل أيضًا إلى أنه في حين أن التغييرات التشريعية والإطارية القانونية ضرورية لتحقيق هذا الهدف، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المرأة في تحقيق النتائج المرجوة. وأهمها الحواجز الاجتماعية والثقافية، والحواجز الاقتصادية، والبرامج الفعالة لتعزيز التغيير.

كما قمنا بتحليل فعالية برامج وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وجهودها الرامية إلى تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ويشير التحليل إلى وجود العديد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين والتي تم تفصيلها في التوصيات. وهناك أيضًا مجالات هيكلية تحتاج إلى تحسين، مثل إنشاء أنظمة وعمليات تنتج بيانات يمكن بناء البرامج عليها.

لقد أدى موظفو الوزارة أداءً جيدًا للغاية في ظل الظروف الصعبة، وخاصة الموارد المحدودة المتاحة. وكانت الجداول الزمنية قصيرة أيضًا.

أما فيما يتعلق بكتابة تقييم الأثر هذا، فقد شارك موظفو وزارة التخطيط والتعاون الدولي بحماس في العملية، وتعلموا مهارات جديدة أثناء تنفيذهم لأنشطتهم العامة. وقد ثابروا وتمكنوا من إعداد هذا التقرير ضمن الجداول الزمنية المحددة.

ويقدم هذا التقرير قائمة بالتوصيات التي يتعين على الوزارة النظر فيها وتنفيذها لضمان دعم المشاركة السياسية للمرأة في الأردن لضمان المساواة والإنصاف كما هو محدد في الدستور الأردني، وفي التشريع الجديد والإطار القانوني المنصوص عليه في المرسوم الملكي.

قائمة اصحاب المصلحة

قائمة الشركاء الدوليين

الرقم	الجهة	طبيعة العلاقة	درجة الشراكة		وصف الشريك						موضوع الشراكة	النشاطات	الفئة المستهدفة
					اطار الشراكة			القطاع					
			رئيسي	مساند	محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة			
1	كونراد اديناور	فنية	x				x			x	● تعزيز مشاركة الشباب والمرأة والأحزاب السياسية ● تعزيز سياسة الحوار بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية	● تنفيذ ورشات توعوية لتعزيز مشاركة الشباب والمرأة والأحزاب السياسية في الانتخابات ● إعداد فيديوهات توعوية بأهمية مشاركة المواطنين في الانتخابات ● إعداد مادة مبسطة عن قانون الانتخاب	كافة فئات المجتمع
2	فريدريش ايبرت	فنية	x				x			x	تحسين كفاءة الوزارة وكوادرها	● تنظيم ورشات عمل لكوادر الوزارة ورؤساء أقسام الشؤون البرلمانية في الوزارات والمؤسسات الحكومية.	موظفي الوزارة
3	هانز ايدل	فنية	x				x			x	● تدريب موظفين الوزارة. ● تعزيز مشاركة الشباب والمرأة والأحزاب السياسية في الحياة السياسية ● دعم المرأة والشباب للمشاركة في الأمور السياسية والتعزيز الثقافي، تعزيز الحوار الوطني حول القضايا العامة،	● تزويد الوزارة بالمطبوعات حسب الحاجة / طباعة 10000 نسخة من الدستور الأردني وقانوني الانتخاب والأحزاب ● تنفيذ ورشات تدريبية وتوعوية لتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ● عقد سلسلة لقاءات حوارية في مختلف المحافظات لتعزيز	موظفي الوزارة

												المشاركة السياسية للشباب.	
4	منتدى الاتحادات الفدرالية	فنية	x			x					برامج لتمكين النساء لأدوار القيادة في الشرق الاوسط	● عقد سلسلة لقاءات حوارية في مختلف المحافظات لتعزيز المشاركة السياسية للنساء.	المرأة في المجتمعات المحلية
5	المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب **(NIMD)**	فنية	x			x					تنفيذ برامج للحوار وبناء القدرات ويستهدف الشباب والأحزاب السياسية	● برنامج تدريبي لبناء قدرات الشباب النّاشطين سياسياً (المعهد السياسي) يتكون من ستة ورشات تدريبية. ● ورشات عمل لبناء قدرات الأحزاب السياسية. ● تقديم الدعم اللازم للوزارة بخصوص اللقاءات مع الأحزاب السياسية.	شباب مجتمعات محلية من خلال تقديم طلبات
6	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي **GIZ**	فنية	x			x					● تقوية القيادة النسائية وشبكة (نشميات) لتمثيل المصالح الاستراتيجية للمرأة ● بناء قدرات الوزارة فنياً.	● بناء قدرات وتدريب موظفي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في مجال جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز. ● مشروع تعزيز القيادات النسائية ومشاركتهن السياسية الهادفة: وينفذ بالشراكة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.	النساء في البلديات
7	بعثة الاتحاد الاوروبي في	فنية	x			x					مشروع دعم المؤسسات الديمقراطية	● بناء قدرات موظفي الوزارة	

	الاردن EU delegation											● إعداد فيديوهات لتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات ● تنفيذ برنامج لتدريب الشباب الناشط سياسياً ● تنفيذ حملة إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي	
8	المعهد الديمقراطي الوطني NDI	فنية	x			x					x	● تنفيذ ورشات توعوية تستهدف الفئات التالية: - المرأة - الشباب - الأحزاب السياسية ● دعم فني احتفالية يوم المرأة وفيديو خاص بيوم المرأة ● إعداد فيديوهات بخصوص مشاركة المواطنين في الانتخابات.	
9	اكشن ايد	فنية	x			x					x	ورشات توعوية خاصة بالانتخابات البلدية 2022	الشباب
10	البحث عن ارضية مشتركة	فنية	x			x					x	● تنفيذ ورشات تدريبية لبناء قدرات الشباب الحزبي	

													● تنفيذ مناظرات للأحزاب السياسية	

قائمة الشركاء المحليين:

الرقم	الجهة	طبيعة العلاقة	درجة الشراكة			وصف الشريك					طبيعة الأنشطة	النشاطات	الفئة المستهدفة
						اطار الشراكة		القطاع					
			رئيسي	مساند	محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة			
1	راصد	فنية		x	x					x	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة		
2	منظمة شركاء الأردن	فنية	x		x					x	● تعزيز المشاركة السياسية على المستوى المحلي (مشروع أثر): سلسلة جلسات حوارية توعوية حول مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في البلديات. ● الإعداد لإقامة ورشة عمل متخصصة لضباط ارتباط مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.	إعداد انفوجراف توضيحية للتشريعات الناظمة للحياة السياسية عدد 6	

3	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	فنية	x		x					x	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة		
4	تجمع لجان المرأة	فنية	x		x					x	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة		
5	منظمة البحث عن أرضية مشتركة	فنية	x		x					x	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة		
6	مركز الثريا	فنية		x	x					x	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة		
7	الصندوق الأردني الهاشمي	فنية	x		x					x	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة		
8	امانة عمان	فنية	x		x			x			لقاءات حوارية حول قانون الاحزاب والانتخاب وزيادة نسبة مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية		
9	جامعة العلوم التطبيقية	فنية	x		x				x		لتدريب الطلاب الميداني للعلوم السياسية		
10	وزارة الشباب	تشاركية	×		×			×			برنامج تمكين الشباب	تنفيذ 13 جلسة حوارية في مديريات الشباب في المحافظات	الشباب من 18 – 35 سنة
11	هيئة شباب كلنا الاردن	تشاركية	×		×					×	برنامج تمكين الشباب	تنفيذ سلسلة من اللقاءات الحوارية حول المشاركة السياسية للشباب	الشباب والشابات الناشطين

12	وزارة الشباب	تشاركية	×		×						برنامج تمكين المرأة	تنفيذ 15 جلسة حوارية في مراكز الشابات في المحافظات بما فيها البوادي الثلاث	الشابات من 18 – 35 سنة
13	شركاء الاردن / وزارة الإدارة المحلية	تشاركية	×		×						- برنامج البلديات ومجالس المحافظات	1- تنفيذ 12 جلسة تعريفية في مجالس المحافظات في كافة محافظات المملكة 2- - تنفيذ 3 ملتقيات اقليمية شمال، وسط، جنوب لرؤساء واعضاء البلديات تنفيذ 99 جلسة تعريفية بالتشريعات الناظمة للحياة السياسية في جميع بلديات المملكة	1- رؤساء وأعضاء مجالس المحافظات 2- رؤساء وأعضاء البلديات 3- المجتمع المحلي والفعاليات الشعبية في منطقة البلدية
14	وزارة التنمية الاجتماعية	تشاركية	×		×						برنامج دور الرعاية والإيواء	تنفيذ 12 جلسة توعوية في دور الرعاية والإيواء	نزلاء دور الرعاية والإيواء من الشباب والشابات
15	وزارة التربية والتعليم	تشاركية	×		×						برنامج معلمي الدراسات الاجتماعية	سلسلة تدريبات حول مفاهيم الديمقراطية والمشاركة الحزبية	معلمي الدراسات الاجتماعية
16	وزارة الثقافة	تشاركية	×		×						برنامج المنتديات الثقافية	سلسلة لقاءات تثقيفية حول التشريعات الناظمة	مراكز الثقافة في جميع محافظات المملكة

												للعمل السياسي/ 12 ورشة	
17	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	تشاركية	×		×					برنامج تدريب وتأهيل الأئمة والوعاظ	×	12 ندوة توعوية للأئمة والوعاظ بمفاهيم المواطنة والانتماء والمشاركة السياسية	الأئمة والوعاظ
18	غرف الصناعة والتجارة	تشاركية	×		×					سلسلة لقاءات تعريفية وحوارية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية	×	13 لقاء توعوي	فروع غرف الصناعة والتجارة في المملكة
19	اتحاد الجمعيات الخيرية	تشاركية	×		×					سلسلة لقاءات تعريفية وحوارية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية	×	13 لقاء توعوي	فروع اتحاد الجمعيات الخيرية في المحافظات
20	النقابات المهنية	تشاركية	×		×					سلسلة لقاءات تعريفية وحوارية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية	×	13 لقاء توعوي	فروع اتحاد النقابات المهنية في المحافظات
21	النقابات العمالية	تشاركية	×		×					سلسلة لقاءات تعريفية وحوارية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية	×	13 لقاء توعوي	فروع النقابات العمالية في المحافظات

info@mopa.gov.jo
www.mopa.gov.jo